

إهمال المدرسة الإبتدائية العمومية

من أجل ضمان موارد قارة وبنيات تديرية تشاركية

الكاريكاتور من إجاز الفنان : عبد الله درقاوي

أجزها التقرير في إطار مشروع "مرصد التربية بإفريقيا" Africa Education Watch

بشراكة مع منظمة ترانسبرنسي الدولية

شكر وتقدير

إن هذا التقرير حول التمويل والحكامة بالمدرسة الابتدائية العمومية هو بمثابة ثمرة شراكة وعمل جماعي على المستوى الوطني، والإقليمي و الدولي. وقد أطلقت هذه المبادرة من طرف منظمة الشفافية الدولية لإجاز مشروع حول التربية بإفريقيا والذي أسفر عن مشروع «مرصد التربية بإفريقيا» بمشاركة سبع دول إفريقية وهي : غانا، مدغشقر، النيجر، السنغال، سيراليون، أوغندا والمغرب.

وقد أثار هذا المشروع بالمغرب اهتماما ملحوظا وتفعيلا للشراكة المبرمة مابين قطاع التربية الوطنية وترانسبرنسي المغرب، ومسؤولي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لكل من الدار البيضاء الكبرى ومكناس تافيلالت. كما ان دعم كل هؤلاء الشركاء والفاعلين قد كانت حاسمة للقيام بالبحث الميداني المتعلق بهذا المشروع. وهكذا فإن الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة - ترانسبرنسي المغرب تعبر عن شكرها العميق لمسؤولي قطاع التربية الوطنية على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي؛ ولكتب الدراسات وفريق عمله من الباحثين والباحثات لإشرافهم على القيام بالبحث الميداني وتجميع المعلومات في أوساط الاسر (1040 اسرة)، والمدارس (60مدرسة)، والمدراء (59 مديرا) وذلك في ظروف اتسمت أحيانا بالصعوبة. إن التزام فريق العمل والمسؤول عن دراسة المعلومات الجمعية مكن من تجاوز كل العقبات والوصول إلى نتائج مهمة .

كما أن مواكبة المشروع في كليته على مستوى الورشات المنهجية وتكوين الباحثين وإجاز هذا التقرير وصياغته لن يكون ممكنا لولا كفاءة والتزام الاستاذة امينة الدباغ كمستشارة ومناضلة من اجل محاربة الرشوة.

ان ترانسبرنسي المغرب تهدف من وراء نشر هذا التقرير تعميق النقاش حول المحاور التي تناولها وذلك تنمة للندوة الوطنية التي تم تنظيمها مع مسسؤولي قطاع التربية الوطنية خلال شهر ماي 2009.

ومره أخرى نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إجاز هذا العمل وإجاحه . متمنين أن تكون نتائجه بمثابة مساهمة منا في النهوض بالمنظومة التربوية من خلال الإبتكاليات التي تناولها وإشراك كل الفاعلين في تطوير الموارد الموضوعة رهن إشارة مدارسنا وذلك لضمان جودة فعلية لتربية أبنائنا.

رشيد الفيلاي المكناسي
الكاتب العام لترانسبرنسي المغرب

الفهرست

5	- ملخص للبحث
8	- مقدمة
11	الفصل الأول: المنظومة التربوية بالمغرب
12	1- الموارد والتحويلات المالية بالسلك الابتدائي
19	2- الأطراف المعنية بتخطيط ومراقبة الإمدادات المالية
23	3- معايير الشفافية المالية
27	الفصل الثاني: البحث الميداني ونتائجه
28	ا. العينة موضوع البحث وخصائصها الأساسية
27	1- العينة موضوع البحث
28	2- الخصائص العامة للمستجوبين
30	3- الخصائص العامة للمدارس التي شملها البحث
33	4- دراسة الوثائق
33	5- عوائق وصعوبات البحث الميداني
35	اا. تقديم وتحليل نتائج البحث الميداني
35	1- المشاكل الرئيسية حسب المستجوبين
39	2- هل هناك شكايات بصدد المشاكل التي تمت مواجهتها؟
40	3- درجة معرفة بنيات التدبير والمالية المدرسية
48	4- إشراك الآباء، المعلومات والحصول عليها
55	5- مشاكل الرشوة وهدر المال العام
59	6- مواقف عامة وإجراءات مقترحة ذات الأولوية
65	اا. خلاصات وتوصيات

ملخص البحث:

يندرج هذا التقرير الوطني الذي تقدمه ترانسبرنسي المغرب ضمن البرنامج الجهوي ل«مرصد إفريقيا للتربية» الذي أطلقته ترانسبرنسي الدولية. ويتعلق بتحليل منظومة تدبير وحكامه السلك الابتدائي من التعليم المغربي، انطلاقاً من دراسة للوثائق ومن بحث ميداني يعتمد تقنية الاستمارة الموجهة لعينة من المدارس الابتدائية. وتوجد دوافع عديدة وراء انخراط ترانسبرنسي المغرب في هذا المشروع ومن أهمها التدهور المستمر لظروف اشتغال المدرسة العمومية ونتائجها الضعيفة بالرغم من أن البلد يخصص لها إمكانيات بشرية ومالية هامة.

يتكون التقرير من ثلاث فصول أساسية: خصص الفصل الأول منها للتعريف بالمنظومة التربوية المغربية (السلك الابتدائي) ولتنامي تمويله وللنصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذا التمويل وكذا البنات والفاعلين الأساسيين الذين يسهرون على تدبير مالية المدارس الابتدائية والذين يضمنون شفافيتها. ويقدم الفصل الثاني نتائج البحث الميداني الذي شمل 60 مؤسسة ابتدائية تنتمي لأكاديميتين جهويتين للتربية والتكوين هما: أكاديمية الدار البيضاء الكبرى وأكاديمية مكناس تافيلالت. أما الفصل الثالث فقد خصص لتقديم الخلاصات الأساسية والتوصيات الرئيسية لتحسين الشفافية والنصوص المتعلقة بتمويل المدارس الابتدائية بالمغرب، وذلك على ضوء المعلومات ونتائج الفصلين السابقين.

وكما يبين ذلك الفصل الأول، فإن هذه الشفافية تعاني من عدة نقائص متعلقة أولاً بنظام المعلومات حول الميزانية المخصصة للمدارس الابتدائية، بما يعني غياب المعطيات المتعلقة بالميزانية الخاصة بالسلك الابتدائي، وبالرغم من الرفع من ميزانية التربية الوطنية (السلك الابتدائي والثانوي معاً) بنسبة 6% منذ بداية سنة 2000، فإن هذا القطاع يسجل بالتأكيد تدني في نتائجه وفي جودته كما تشهد على ذلك نتائج التحصيل الرئيسية للمتمدرسين. وتكمن إحدى الأسباب الهامة في مشاكل جودة تدبير القطاع ونظام حكامته، وبالخصوص تدبيره الإداري والمالي.

ويكشف تحليل نظام التمويل ومساطر إعداد وتدبير ميزانية التربية الوطنية وكذا الأطراف المعنية بهذه العملية ومعايير الشفافية المالية عن غموض كبير في مساطر التمويل والمعايير المعتمدة في هذا التخصيص. وفي وسائل التتبع والتقييم والمراقبة وتنفيذ الميزانيات، دون الكلام عن غياب الوصول إلى المعلومة المتعلقة بتدبير الميزانيات. وبين هذا التحليل أيضا أن عملية اللامركزية ونقل الاختصاصات بما فيها الاختصاصات المالية، من الإدارة المركزية إلى الأكاديميات الجهوية، وهي العملية التي لم تنته بعد، قد أربك شكل النظام الكلاسيكي للتمويل دون تحسين النتائج من حيث الموارد الموضوعة رهن إشارة المدارس. والخلاصة التي يمكن أن نستخلصها هي، أنه إذا تم اليوم وضع نظام من أجل تدبير سليم وشفاف لمالية السلك الابتدائي وميزانية المدرسة، فإنه لم يتم فعلا أجرأؤها، أو في جميع الحالات لا تعمل بشكل صحيح. وتمكننا نتائج البحث الميداني من فهم سبب عدم تفعيل بنيات وإجراءات ومساطر تدبير المؤسسات المدرسية.

إن البحث من خلال الاستمارة الذي أجز إبان شهر مارس 2008 شمل أكاديميتين جهويتين كبيرتين للتربية والتكوين، هما أكاديمية الدار البيضاء الكبرى وأكاديمية مكناس تافيلالت. وتنتمي المدارس الستون المكونة لعينة البحث ل 16 نيابة تعليمية (11 نيابة تنتمي لأكاديمية الدار البيضاء الكبرى و 5 نيابات تنتمي لأكاديمية مكناس تافيلالت) ولقد وزعت الاستمارة الخاصة بالأسر على حوالي 1040 من آباء وأولياء التلاميذ. واهتم البحث الميداني أيضا بجميع مديري المؤسسات المدرسية موضوع البحث. (59 مديرا ومدير مساعد واحد) إلى جانب 53 رئيسا لجمعيات آباء وأولياء التلاميذ و15 مسؤولا ماليا في النيابات الإقليمية.

وبصفة عامة، كشفت نتائج البحث الميداني عن العديد من النقاط المشتركة في أجوبة مختلف الفئات المستجوبة، سواء المتعلقة بالمشاكل التي تمت مواجهتها في المؤسسات، أو على مستوى تقدير آليات وكيفيات تمويل المدرسة وكذا بنيات تدبيرها، وخصوصا المالية منها. ولقد تمت الإشارة إلى أربعة مشاكل وصعوبات بشكل أساسي من طرف جميع الفئات المستجوبة وهي: كلفة المدرسة بالنسبة للآباء، غياب المرافق الصحية، تدهور البنيات والنقص في الأدوات والكتب المدرسية بالنسبة للتلاميذ.

وقد اعتبر معظم المستجوبين أن ميكانيزمات التحويلات المالية غامضة، وذلك فيما يتعلق

بمعرفة مالية المدارس والنيابات أو في ما يتعلق بالتحديد الدقيق لمسؤوليات التدبير المالي ودور البنيات المدرسية في هذا التدبير (إدارة المدرسة، مجلس تدبير المؤسسة المدرسية، جمعية آباء وأولياء التلاميذ). وهكذا يتضح إخفاق ركيزتين هامتين للتدبير الجيد للمالية المدرسية وهما: نظام الإعلام وتكوين وتأطير كل الفاعلين المساهمين في هذا التدبير.

وكشف البحث أيضا على أن الرشوة تعتبر بمثابة مشكل جدي في البلد. ويصبح هذا الحكم اقل وضوحا فيما يخص الرشوة في المنظومة التربوية، ويرجع ذلك على الأرجح إلى أن الرهانات المالية في المؤسسة المدرسية ليست بذات أهمية في نظر المستجوبين. ولقد تم التصريح بحالات الارتشاء (29 حالة) وتبيد المال العام (13 حالة) في المدارس التي تشتغل في ظروف هشة. أن مشكل حكامه المنظومة التربوية تختصر في الصعوبات التي تعيق إقامة نظام تدبير لامركزي فعال. وانطلاقا من هذا الوضع، فإن عملية اللامركزية لم تترجم بتبسيط مساطر التمويل (العديد من الفاعلين يقرون عكس ذلك)، وفي جميع الأحوال، ليس عن طريق تحسين الإمكانيات المالية للمدارس الابتدائية.

وهكذا أثبت البحث أن المؤسسات المدرسية لا تتمتع عمليا بأية استقلالية ذاتية. كما أن مديريها لا يتمتعون إلا بهامش حركة جد مقلص لتسييرها بفعالية وإنتاج مشاريعهم، بل حتى الهيآت مثل جمعية آباء وأولياء التلاميذ ومجلس تدبير المؤسسة المدرسية التي يفترض أن تقوم بدور أساسي في حكامه المدرسة ومراقبة التسيير. تبين في أغلب الحالات أنها بنيات شكلية وليست إجرائية، وذلك بسبب غياب إشراك بعض الفاعلين في تدبير المدرسة مثل الآباء والمنتخبين الجماعيين. من ضمن أسباب أخرى.

ويتضح اليوم أيضا أنه من الأولوية بكان إصلاح نظام الحكامة بالتخلص من غموض العلاقات ما بين الإدارة المركزية والأكاديميات والنيابات بتوضيح اختصاصاتها ومسؤولياتها كل منها على حدة. ويمكن التفكير في إجراءات أخرى مثل تدعيم عملية اللامركزية بتنسيق أفضل ما بين وزارة التربية الوطنية ووزارة المالية، وخصوصا للتأطير والتكوين في مجالات الإدارة والتدبير المالي، وذلك بأجراً وتفعيل بنيات التدبير الجهوي والمحلي. وبالنسبة للمجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومجالس تدبير المدارس، وأخيرا بإقامة نظام حكامه أكثر حداثة يرتكز على مبادئ التدبير عبر النتائج وثقافة المحاسبة.

مقدمة:

هذا التقرير هو ثمرة سنة كاملة من التقييم والبحث قامت به ترانسبرنسي المغرب في إطار مشروع «مرصد إفريقيا للتربية» أطلقته ترانسبرنسي الدولية. ويحاول هذا المشروع أن يقدم تقييما موضوعيا لنقط القوة ونقط الضعف لبنية حكامه منظومة التعليم الابتدائي. ويحاول أيضا توضيح العلاقة ما بين الحكامة المطبقة وجودة الخدمات العمومية في التعليم الابتدائي. وأخيرا، يقترح توصيات متعلقة بالحكامه الحالية بهدف تحسين جودة التربية المقدمة من طرف المدرسة الابتدائية بالمغرب.

وحسب منظمة اليونسكو، فقد ارتفعت نسبة التسجيل في السلك الابتدائي ب 36 % في أفريقيا جنوب الصحراء ما بين 1999 و2005⁽¹⁾. وفي إطار البرنامج الدولي التربية للجميع، فان تنامي الطلب من اجل تربية جيدة -والزيادة الناجمة عن ذلك في الموارد المالية المخصصة للتعليم الابتدائي- يطرح تحديا للعديد من البلدان لندرة ترجمتهما إلى الرفع من عطاء المدرسة. فالهدر المالي والتبذير وعدم الكفاءة في التدبير تنتج عن تقليص في الموارد المتوفرة لبرنامج «التربية للجميع». وهكذا لا يكفي اليوم بلوغ الهدف الثاني للألفية من أجل التنمية⁽²⁾، بل يجب السهر على تحسين جودة وتدبير الموارد المتوفرة للتربية.

ومثل العديد من البلدان النامية، حدد المغرب لنفسه ثلاثة أهداف رئيسية في إطار خطة عشرية لإصلاح المنظومة التربوية (2010-2000) والتي تتجلى في :

- تعميم التعليم وتحسين جودته.
- تحقيق انسجام بنيوي داخلي للمنظومة (مابين مختلف المستويات والأسلاك ومختلف المكونات) وكذلك مع محيطه السوسيو-اقتصادي.
- تحديث مساطر ومناهج تدبير وتوجيه المنظومة (اللامركزية، التدبير التشاركي وتدبير القرب والتدبير المتمركز على النتائج).

ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم تصور ستة مجالات للإصلاح وهي:

(1) توسيع نطاق التعليم واندماجه في محيطه الاقتصادي

(2) إعادة هيكلة التنظيم البيداغوجي

(3) تحسين جودة التربية والتكوين

(4) تحسين تدبير الموارد البشرية للقطاع

(5) إصلاح ماليته

(6) إصلاح حكامته وتوجيهه.

ومنذ بداية تطبيق الإصلاح، عرف السلك الابتدائي تطورا مهما فيما يخص عدد المسجلين، وهكذا ارتفعت نسبة التمدرس في ظرف 6 سنوات (ما بين 2000 و2006) ب 14 نقطة بشكل عام، وبأكثر من 25 نقطة بالنسبة للإناث في الوسط القروي حيث انتقلت على التوالي من 79% إلى 93% ومن 62% إلى 87%⁽³⁾، وإبان هذه المرحلة عرفت الميزانية العامة للتربية الوطنية (السلك الابتدائي والإعدادي) نموا سنويا بلغ 6% بينما تقدر حصة الابتدائي في هذا النمو ب 3% فقط. ومع ذلك، وبالرغم من أهمية الموارد البشرية والمالية المعبأة، يعرف السلك الابتدائي اختلالات مهمة وانخفاض مستمر لجودته؛ ولقد بينت العديد من الدراسات المتعلقة بتقييم مكتسبات التلاميذ في الابتدائي تراجع جودة التحصيل في المواد الأساسية التي هي العربية والفرنسية والرياضيات دون الحديث عن النسب المقلقة للانقطاع المدرسي المبكر. هذا العطاء الضعيف للمدرسة العمومية يطرح مشكل فعالية تدبير الموارد المخصصة لها.

في هذا السياق أطلقت منظمة ترانسبرنسي الدولية برنامج "مرصد التربية بإفريقيا" في يوليو 2007 في 7 بلدان إفريقية هي: غانا، مدغشقر، المغرب، النيجر، السنغال، سيراليون، أوغندا. وقد حدد الهدف من هذا البرنامج في القيام بتقييم لنظام حكامه تدبير الموارد المالية في السلك الابتدائي بغية تحسين الشفافية وتأسيس مبدأ المحاسبة.

ولقد اتبعت عملية البحث والتقييم منهجية مشتركة تقتضي القيام، في مرحلة أولى، بتقييم معمق للمنظومة التربوية بالابتدائي، إلى جانب تحليل النصوص القانونية والقوانين والقواعد التنظيمية التي تحكمها وكذلك آليات التمويل المعمول بها.

أما المرحلة الثانية فكانت هي القيام ببحث ميداني يشمل الأسر ومقدمي الخدمات التربوية العمومية.

ولقد شمل هذا البحث 60 مدرسة و1040 رب أسرة و60 مديرا للمدارس و53 رئيسا لجمعيات آباء وأولياء التلاميذ و15 مسؤولا إقليميا في مجال تمويل قطاع التربية. وتم الاطلاع أيضا على وثائق وسجلات الحسابات بفضل التعاون الثمين لمسؤولي النيابات الإقليمية والموظفين المحليين لوزارة التربية الوطنية.

ولقد سمح تقاطع المعلومات المحصل عليها إبان تحليل الوثائق (الوثائق الإدارية والمالية ونصوص القوانين والقوانين التنظيمية) وخلال المقابلات وإجاز البحث عبر الاستمارة بتقديم نظرة إجمالية عن نظام تدبير المدارس الابتدائية المغربية في نقط قوته وضعفه. ويقدم الفصل الأول والثاني بكيفية معمقة هذه النتائج والتي تتضمن على وجه الخصوص تحليلا لبنيات حكامه وتدبير المنظومة التربوية بالابتدائي.

وأخيرا خصص الفصل الأخير من هذا التقرير لتقديم مجموعة من التوصيات الهادفة لتحسين حكامه تدبير الموارد المالية في نظام التربية بالابتدائي.

وهكذا تبين الدراسات المنجزة في إطار "مرصد إفريقيا للتربية" في المنطقة وبوضوح أن التبذير وهدر الموارد المالية وسيادة الرشوة في القطاع التربوي تعيق الاشتغال الجيد للتعليم الابتدائي في العديد من البلدان الإفريقية. وتذكرنا النتائج المقدمة في هذا التقرير بهذا الواقع المؤلم، ولكنها تمنحنا أيضا فرصة للفهم الجيد للمشاكل التي تمت مواجهتها وصياغة توصيات بغية إيجاد حلول ملائمة لها.

الفصل أ: المنظومة التربوية بالمغرب

تتكون المنظومة التربوية بالمغرب من 4 أسلاك: الابتدائي (6 سنوات) والثانوي الإعدادي (3 سنوات) والثانوي التأهيلي (3 سنوات) والعالى (8-5-3 سنوات) ومن الناحية الإدارية، يتخذ نظام التعليم المدرسي شكل هرم بأربعة درجات: الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية، المستوى الجهوي المكون من 16 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين والمستوى الإقليمي المكون من 69 نيابة إقليمية، وأخيرا مستوى المؤسسات التعليمية؛ وبلغ عدد مؤسسات السلك الابتدائي في السنة الدراسية 2006-2007 : 6970 مؤسسة من بينها 2913 مدرسة مستقلة و4057 مجموعة مدرسية (المدارس المركزية التي تضم 13381 ملحقة، خاصة في الوسط القروي). وفي نفس هذه السنة الدراسية، بلغ عدد التلاميذ في الابتدائي العمومي 609 303 3 تلميذ، أي 64.5% من مجموع تلاميذ التعليم المدرسي. كما أن ما يقرب من 53% منهم هم متمرسون في الوسط القروي، وأكثر من 46% منهم إناث.⁽⁴⁾

ويؤطر هذه الأعداد من التلاميذ 129123 مدرسا (من بينهم 76320 في الوسط القروي و55233 من الإناث). ويخضع مدرسو التعليم الابتدائي كلهم لنظام الوظيفة العمومية. ويتم توظيفهم انطلاقا من اجتياز مباراة وطنية. ويتم تعيينهم في أماكن عملهم بعد سنة من التكوين البيداغوجي يقضونها في مراكز تكوين المعلمين التابعة للنيابات الإقليمية. كما أن نسبة التأطير (نسبة تلاميذ/مدرسين) في التعليم العمومي تقدر ب 28 (33 في الوسط الحضري و25 في الوسط القروي) علما انه في الوسط القروي وبسبب تشتت السكن والانقطاع المدرسي المبكر يسود استعمال الأقسام متعددة المستويات. ويجب أن نسجل أيضا أن الدعم الاجتماعي للتلاميذ المنحدرين من اسر فقيرة يظل ضعيفا جدا، ويكاد ان يكون منعدما كما يبين ذلك عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية والذي يبلغ عددهم في التعليم الابتدائي القروي 950621 مستفيدا⁽⁵⁾؛ و من المهم أيضا التأكيد أن تلاميذ الابتدائي لم يستفيدوا إلا نادرا من الخدمات الاجتماعية المجانية لدعم تدرسهم. مثل توزيع المحافظ والكتب والأدوات المدرسية⁽⁶⁾؛ علما أن الجزء الأساسي في ميزانية تسيير القطاع مخصص لنفقات الأجور حيث تبلغ نسبتها 93% سنة 2007.

الإطار رقم 1

الميزانية العامة للتربية الوطنية سنة 2008: 31 مليار درهم
نسبة ميزانية التربية الوطنية في الميزانية العامة: 26% من النفقات العمومية للتسيير
معدل النمو السنوي لميزانية التربية الوطنية منذ 2000: 6%
النسبة المخصصة لأجور المدرسين من الميزانية العامة للتربية الوطنية: 93% من ميزانية التسيير
النسبة الصافية للمدرس في الابتدائي: 93.5%
معدل نسبة النجاح في السنة النهائية من الابتدائي: 71%
العدد الإجمالي لمدرسي الابتدائي (الموظفون): 129123
العدد الإجمالي لمدرسي الابتدائي (المتعاقد معهم): غير متوفر
المصادر: المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي 2008، ج 3.
- المندوبية السامية للتخطيط، أهداف الألفية، التقرير السنوي 2007

ما هي الموارد التي يتمتع بها هذا القطاع؟ كيف ازدادت نسبة الميزانية المخصصة للتعليم الابتدائي؟ ما هي البنات والفاعلون المسؤولون عن إعداد وتنفيذ ومتابعة ومراقبة تدبير ميزانية المدارس الابتدائية؟ هل توجد معايير وآليات للمراقبة والمتابعة تسمح بضمان الشفافية المالية في تدبير الموارد المالية المخصصة للسلك الابتدائي؟

1. موارد التحويلات المالية بالسلك الابتدائي:

يستفيد السلك الابتدائي من التعليم العمومي بالمغرب من ثلاث موارد تمويل⁽⁴⁾ أساسية هي:

- موارد الإدارة العمومية أي ميزانية الدولة وميزانية الجماعات المحلية التي تعيد توزيع الموارد المستخلصة من الضرائب والرسوم.
- موارد خاصة مصدرها الأسر عبر المساهمات المباشرة لدى المؤسسات المدرسية أو لتغطية نفقات الأطفال المتدرسين. هذه الموارد الخاصة مصدرها أيضا المؤسسات الخاصة التي لا تتوخى الربح (مؤسسات، جمعيات) ومستثمرين خواص (أبنائك).

شركات...) والتي تساهم في تنامي وانتشار المدارس.

- موارد خارجية (مولون، منظمات غير حكومية دولية) تقدم مساعدة مالية على شكل هبات أو قروض تسدها الإدارة العمومية.

وانطلاقاً من ذلك، فإن تحليل نفقات قطاع التربية الوطنية بصفة عامة ونفقات السلك الابتدائي بصفة خاصة

انطلاقاً من ميزانية الدولة ليست كافية لإعطاء فكرة حقيقية ودقيقة عن الجهود الوطني المبذول لصالح التربية الوطنية، وفضلاً عن ذلك فإن تعدد الفاعلين المتدخلين في تمويل قطاع التربية الوطنية يطرح صعوبات متعددة :

- على مستوى جميع المعطيات، خصوصاً في غياب نظام معلومات موثوق به.
- على مستوى انسجام المعطيات المتعلقة بمختلف الفاعلين في مجال التمويل من وجهة محتويات النفقات والمراحل التي تشملها (المعطيات المتعلقة بنفقات الأسر المخصصة للتعليم ليست متوفرة سنوياً على سبيل المثال).
- وحتى على مستوى الحصول على المعلومات المتعلقة بالخصوص بميزانية الدولة، فالمعطيات التي توضع رهن إشارة العموم تخص عموماً الميزانية العامة لوزارة التربية الوطنية المخصصة للأسلاك الثلاثة جميعها (الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي) دون أي تحديد لأي باب من أبواب الميزانية، وانطلاقاً من هذا الأمر، لا تتوفر على معلومات حول تفاصيل الميزانية المخصصة للتعليم الابتدائي.
- وهناك مشكل آخر وهو أن معطيات الميزانية المنشورة هي المعطيات الموافق عليها في إطار قانون المالية ولكنها لا تنطبق بالضرورة مع النفقات الفعلية.

باستحضار هذه الصعوبات لا يمكن إلا تقديم فكرة عامة عن الإمدادات المالية الموجهة للسلك الابتدائي انطلاقاً من المصدر الأساسي للتمويل العمومي، أي ميزانية الدولة؛ و يمثل الإنفاق العمومي في مجال التربية الوطنية حالياً ٥,٨٪ من الناتج الداخلي الخام، وتشكل النفقات الجارية في مجال التربية الوطنية ٣٢٪ من مجموع النفقات العمومية.

وهكذا يحظى السلك الابتدائي العمومي بتمويلات من مصادر متنوعة:

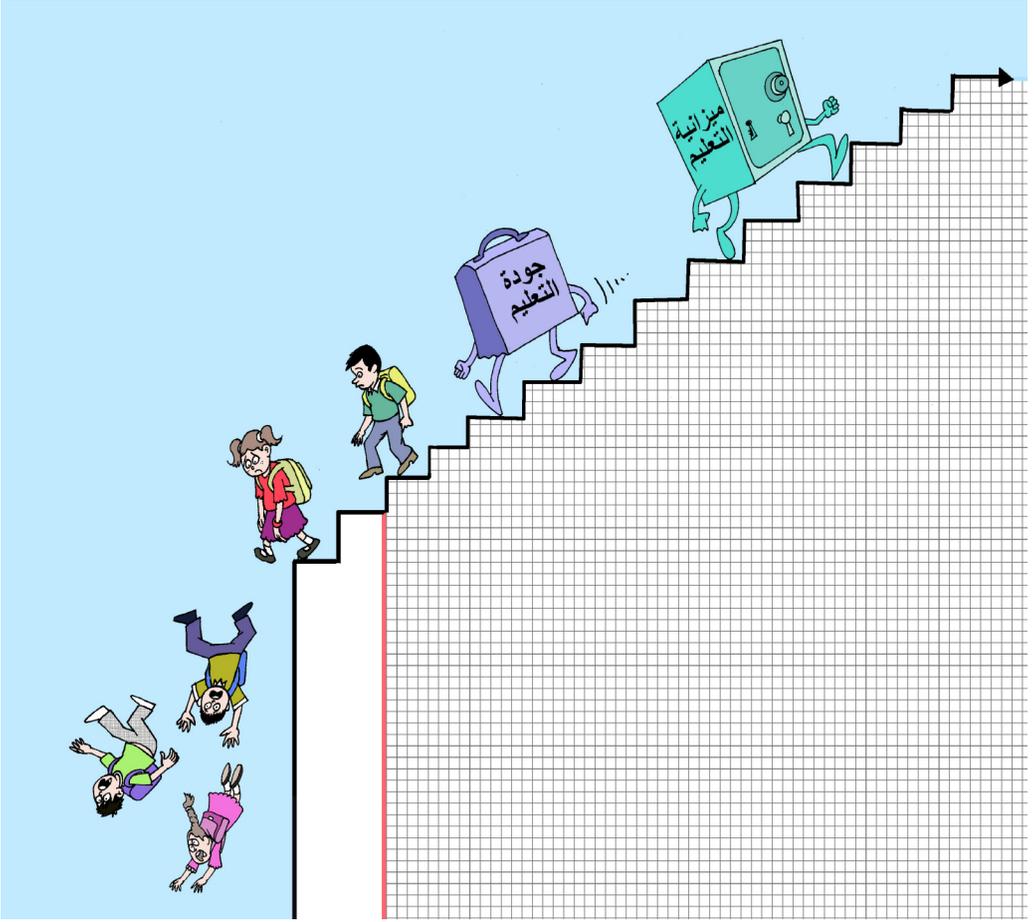
- من الدولة أولاً عبر ميزانية التربية الوطنية ولقد عرفت هذه الميزانية نمواً إبان السنوات الأخيرة كما يلي:

جدول 1: تطور ميزانية التربية الوطنية (2000-2008) (بملايين الدرهم)

السنوات	المستخدمون	التجهيزات	التسيير	الاستثمار	مجموع الميزانية العامة
2000	15638.4	902.5	16540.9	1863.5	18404.4
2001	16800.7	1333.5	18134.2	1455.0	19589.2
2002	18741.7	1340.9	20082.6	1539.7	21622.3
2003	20574.0	1338.0	21912.0	1260.0	23172.0
2004	21433.6	1389.2	22822.8	1374.9	24197.7
2005	23091.0	1419.0	24510.0	1260.0	25770.0
2006	23182.0	1629.0	24811.0	1420.0	26231.0
2007	25239.4	1731.8	26971.2	1629.7	28600.9
2008	-	-	-	-	31000.0

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم، نظام التربية والتكوين، التقرير السنوي 2008

عرفت الميزانية العامة للتربية الوطنية (السلك الابتدائي والثانوي بنوعيه) إبان هذه المرحلة نموا يقدر ب 6% سنويا.⁽⁸⁾ ولا يمثل السلك الابتدائي في المتوسط إلا أقل من الثلث فيما يتعلق بنفقات الاستثمار. وأقل من الربع فيما يتعلق بنفقات التسيير. ولم ينم خلال نفس الفترة إلا بحوالي 3%. وفي سنة 2006 بلغت نفقات التسيير في التعليم الابتدائي 358.6 مليون درهم. وبلغت نفقات استثماره 413.8 مليون درهم. مع التأكيد على أن أجور المستخدمين تمثل أكثر من 93% من نفقات التسيير على حساب باب التجهيزات والنفقات المختلفة التي لا تشكل إلا أقل من 7% من النفقات الجارية. إن هذا الجزء من ميزانية التسيير وجزء آخر من ميزانية الاستثمار هما اللذان تم تفويض تديرها للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الستة عشر حسب معايير تتعلق -مبدئيا- بالديمقراطية المدرسية والحاجيات المعبر عنها من طرف الفاعلين الجهويين وخصوصا في إطار خطة العمل الجهوية. بما أن الوزارة صرحت بأنها تبني المقاربة التعاقدية في تدبير الميزانية انسجاما مع قانون المالية الجديد. فالتعايش بين نمط الدعم المالي ونمط التعاقد اليوم يطرح مشاكل على مستوى تدبير ميزانية القطاع. فنمط التعاقد يتطلب إجراءات ومساطر تخص في نفس الوقت المتابعة والتقييم والمراقبة وتدقيق الحسابات وهي الأمور التي ليست محينة في الوقت الحالي. ولازال تدبير ميزانية التربية الوطنية اليوم يتميز بغموض كبير على مستوى مساطر تخصيص الموارد وعلى مستوى المعايير المتبعة للحصول عليها. وفيما يخص وسائل المتابعة والتقييم والمراقبة وتنفيذ الميزانية دون الحديث عن غياب إمكانية الحصول على المعلومات حول تبويب الميزانيات.



- ميزانيات الأكاديميات: تتوفر الأكاديميات انطلاقاً من خضوعها لنظام المؤسسات العمومية على ميزانية جهوية والتي يجب أن يسهر على تدبيرها مدير الأكاديمية (الأمر بالصرف) ومصالحة الشؤون الإدارية والمالية وفق خطة عمل مصادق عليها من طرف مجلس إدارة الأكاديمية. وتخضع مالية الأكاديمية بطبيعة الحال لقواعد المحاسبة المالية العمومية، ولكنها تخضع أيضاً للمرسوم المتعلق بالتنظيم المالي والمحاسباتي للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. وتخضع كذلك للقانون رقم 99-61 الخاص بتحديد مسؤولية الأمرين بالصرف والمراقبين وخبراء الحسابات العموميين (3 أبريل 2002). وتقدر مبالغ المساعدة المخصصة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ب 1075 مليون درهم بالنسبة للدعم المالي الخاص بالاستغلال بخصوص

سنة 2007 (878 مليون سنة 2006) وبالنسبة للدعم المالي الخاص بالاستثمار. فإن المبالغ وصلت على التوالي 1143 مليون درهم و968 مليون درهم سنة 2006.⁽⁹⁾

• **مساهمة العائلات:** بينت العديد من الدراسات أجزت حول تمويل القطاع التربوي أن التعليم العمومي وعكس ما تقر به الوثائق الرسمية ليس تعليما مجانيا بما في ذلك التعليم الابتدائي. وأن العائلات تتحمل مساهمة لا يستهان بها من أجل ضمان تدرس أبنائها. وتقدر هذه المساهمة بحوالي 500 درهم عن كل طفل فيما يخص الدخول المدرسي وحده. وهو ما يمثل مبلغا معادلا لربع الحد الأدنى للأجور.⁽¹⁰⁾ وهذا الواقع يثني العديد من العائلات الفقيرة عن إرسال أبنائها للمدرسة في غياب أي دعم اجتماعي منتظم (كتب وأدوات مدرسية، بذلات، مصارف أخرى). وإضافة للمصاريف الخاصة بالأدوات والكتب المدرسية يؤدي التلاميذ مصاريف الانخراط في التعاونية المدرسية. والمساهمة في جمعية آباء وأولياء التلاميذ والجمعية الرياضية، وشراء السجل المدرسي والملف الصحي. ويجب أن نسجل أن القسط الأهم من الموارد الخاصة بالمدارس مصدرها هذه المساهمات المختلفة على الشكل التالي:

- 40% من بيع بطاقات الانخراط في التعاونية المدرسية
- 10% من مداخيل بيع صور تلاميذ القسم
- 100% من المنتجات المعدة في المدرسة (أشجار الفواكه، منتجات البستنة ...)
- شريطة طلب الرخصة من إدارة الأملاك الخزنية بما أن المؤسسات المدرسية تابعة للملك العمومي.
- 7.5% من بيع السجلات المدرسية (10 دراهم لكل تلميذ إبان الدخول المدرسي ك"مصاريف للتسجيل" بما أن الملفات المدرسية لا تباع من طرف المدارس كما كان الشأن سابقا).
- 10% من بيع الملفات الصحية (لم تعد المدارس توفر الملفات الصحية للتلاميذ وهو ما يحرم العديد منهم من هذه الوثيقة الهامة)

وحسب الشهادات المحصل عليها عبر البحث النوعي الذي أجزته اليونسيف وكتابة الدولة نحو الأمية والتربية غير النظامية "فإن الهدف من الإنفاق يبدو غائبا لدى بعض المستجوبين الذين لا يدركون معنى الأموال التي تطالب بها المدرسة من أجل تحقيقه. وبغض النظر عن مشكل الأمية. فمن الواضح أن هناك خلل في مد العائلات بالمعلومات المتعلقة بواجباتهم المترتبة عن تدرس أبنائهم"⁽¹¹⁾

• **الأموال الخاصة والأجنبية:** يمكن للمدارس الابتدائية أن تستفيد أيضا من موارد مالية إضافية عبر اتفاقيات الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والجماعات المحلية أو مع منظمات دولية أيضا. وتستعمل هذه الموارد في الغالب من أجل تحسين البنية التحتية والتجهيزات البيداغوجية وكذا فيما يخص تمويل مشاريع تحسين جودة التعلم والتحصيل ودعم التلاميذ في وضعية صعبة. في الواقع، وعلمنا بأن المؤسسات المدرسية لا تتمتع باستقلالية مالية. فإن كفاءات تديرها تظل ناقصة . وتعاني من نقائص على مستوى المحاسبة المالية العمومية التي كانت دوما غير منسجمة مع تدبير القطاع (تعقيد وبطء المساطر. المراقبة القبلية) وبسبب عدم اكتمال عملية اللامركزية والصعوبات التي تواجهها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في تدبير الميزانيات التي أوكلتها لها الوزارة .

وانطلاقا من ذلك، فعلى مديري المؤسسات الابتدائية اليوم أن يبحثوا عن موارد تمويل إضافية عن طريق اتفاقيات الشراكة، ولكنهم لا يمكنهم الاستفادة المباشرة إلا من الهبات العينية (أجهزة الحاسوب، أو تجهيزات مدرسية) أو تبادل الزيارات والرحلات بالنسبة للتلاميذ والمدرسين. فالمرسوم الوزاري الصادر بتاريخ 17 يوليوز 2002 ينص بالفعل على أن "المؤسسات المدرسية يمكنها تلقي المساعدات التقنية والمادية أو الثقافية من أية منظمة عمومية أو خاصة في إطار اتفاقيات الشراكة". وبالمقابل فلا يمكن لرؤساء المؤسسات الابتدائية في أية حال من الأحوال أن يتلقوا مباشرة هبات مالية (نقود أو شيكات). ويمكن للمؤسسة. مع ذلك، الاستفادة من هذه الموارد المالية عن طريق الجمعيات الخاضعة لظهير الحريات العامة (1958). شريطة ألا يحتل المسؤولون عن المؤسسة والمدير على وجه التحديد أي منصب مسؤولية في أجهزة الجمعية المعنية.



أما فيما يخص مساهمات الجماعات المحلية، فنلاحظ بقوة حجة الواقع أنها تظل هامشية جداً، بل غير موجودة.⁽¹²⁾ أما بخصوص مساهمتها داخل مجالس تدبير المؤسسات فهي تظل بمثابة إشكالية سواء من ناحية الحضور والمساهمة الفعلية في النقاشات المتعلقة بسير المدرسة، ومن ناحية المساهمة في تمويل أنشطة وأعمال لصالح المدرسة والمتعلمين، بل حتى الدورات الوزارية لم تتمكن فيما يبدو من تغيير هذا الواقع.⁽¹³⁾

2. الأطراف المعنية بالتخطيط ومراقبة التحويلات المالية الخاصة بالتعليم الابتدائي:

هناك تغييران أساسيان على مستوى نظام حكامه قطاع التربية الوطنية لهما تأثير مباشر على آلية ومساطر تمويله. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص:

- بعملية اللامركز واللامركزية التي تم البدء في تطبيقها والهادفة إلى إعطاء بعد جهوي لعملية التنمية. فلقد اتضحت أكثر فأكثر للإدارة المركزية صعوبة تلبية حاجيات الساكنة والتدخل بفعالية للتأثير على التفاوتات الجهوية؛ ونشهد اليوم نقلا تدريجيا للاختصاصات والإمكانيات من مستوى المركز إلى المستوى الجهوي والإقليمي. وخصوصا فيما يتعلق بتدبير النظام التربوي. فالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين تتمتع حاليا بميزانية خاصة تمنح لها مباشرة من طرف وزارة المالية (باعتبارها مؤسسة عمومية مستقلة).⁽¹⁴⁾ وتستفيد فضلا عن ذلك من مساعدات مباشرة من وزارة التربية الوطنية. خصوصا عندما لا تستهلك ميزانية الإدارة المركزية في مجموعها إبان السنة المالية. ولا يتم هذا النقل بدون صعوبات خاصة في غياب تنسيق قطاعي فعلي، وتأهيل للبنيات الجهوية (الأكاديميات) والإقليمية (النيابات) والمحلية (المؤسسات المدرسية) في مسألة التنظيم وجودة التدبير.

- بالإصلاح الجديد المتعلق بالميزانية والقاضي بشمولية الديون ومبادئ التدبير المتمحورة حول النتائج: «يتعلق هذا الإصلاح بعملية الإنفاق العمومي. ابتداء بالبرمجة متعددة السنوات عبر إعداد إطار الإنفاق على المدى المتوسط وصولا للمراقبة ومرورا بتنفيذ الاعتمادات عن طريق سن أدوات جديدة لتدبير الميزانية. هذا التدبير الموجه نحو العطاء والإنجاز والمحاسبة (مشروع قانون المالية لسنة 2007) إن قطاع التربية الوطنية مدعو للتلاؤم مع هذا التوجه الجديد بتبني مبادئه القاعدية والتي هي منح الاستقلالية لهياكله الجهوية والإقليمية والمحلية (بتحديد اختصاصات كل واحدة منها). والنهوض بتدبير القرب وإقامة ثقافة حقيقة لتقييم الإنجازات والعطاء والمحاسبة.

وفي هذا السياق. من هم الفاعلون الأساسيون الذين يتدخلون في عملية إعداد ميزانية المدارس وتنفيذها. وكذلك في متابعة ومراقبة تطبيقها؟

منذ سنة 2002. تتوفر كل مدرسة على مجلس تدبيرها الخاص والذي يرأسه مدير المؤسسة. وحدد المرسوم الوزاري الصادر في يوليوز 2002 تركيبة⁽¹⁵⁾ واختصاصات هذا المجلس⁽¹⁶⁾. ومن بين هذه الاختصاصات هناك إعداد خطة العمل السنوية للمؤسسة. دراسة التقرير المتعلق بأنشطتها والموافقة عليه. بما في ذلك جوانبه الإدارية والمالية. يجتمع هذا المجلس كحد أدنى مرتين في السنة. في بداية ونهاية كل السنة الدراسية. ومن الناحية المبدئية. فإن أغلب مجالس التدبير تعد مشاريع وأنشطة المؤسسة المتعلقة بالسنة الدراسية المقبلة وتحديد حاجياتها المالية

وترسلها إلى النيابة الإقليمية للموافقة عليها إبان دورتي شهري يونيو ويوليو.

واعتمادا على مشاريع وبرامج الأنشطة المتوصل بها من مختلف المؤسسات تقوم كل نيابة إقليمية بتحديد حاجياتها المالية وتعد اقتراحاتها بصدد الميزانية، وإرسالها إلى الأكاديمية للموافقة عليها والحسم في الميزانية العامة للأكاديمية وحاجياتها المالية. وابتداء من شهري أكتوبر ونونبر وبتنسيق مع قسم الميزانية في وزارة التربية الوطنية، يتم الشروع في عملية مناقشة ميزانيات الأكاديميات، وميزانية الوزارة بشكل عام في إطار لجنة الميزانية بوزارة المالية. وتقوم هذه اللجنة بإعداد "رسالة إطار" حيث تعبر فيها عن رأيها في الاقتراحات المتعلقة بالميزانية (التسيير والاستثمار) وحول البرامج والمبالغ المقترحة، وتقدم ملاحظاتها واقتراحاتها المضادة. وتجدر الإشارة على أنه وبصفة عامة فإن ملاحظات وزارة المالية بصدد هذا الموضوع تشير إلى نقائص وزارة التربية الوطنية والأكاديميات الجهوية بخصوص البرمجة والتحديد الواقعي للحاجيات، وتقديم تقرير عن حالة إنجاز المشاريع والبرمجة الزمنية للتنفيذ.

وبعدما تتم المصادقة على مشاريع الميزانيات وتدمج في مشروع قانون المالية للسنة المالية المعنية، يتم عرض هذا القانون أمام البرلمان للمناقشة وإدخال التعديلات والتصويت. وبعد أن يتم التصويت على قانون المالية يدخل آنذاك في مرحلة التنفيذ وذلك بتعيين الاعتمادات لـ مختلف المؤسسات العمومية.

وتخضع مرحلة تنفيذ وتدبير اعتمادات الميزانية لجميع درجات التراتبية الإدارية، ولبعض القوانين التنظيمية والمعايير وبالخصوص لتوزيع المسؤوليات ما بين مهام التعهدات والتصفية والأمر بالدفع والأداء. يعتبر الأمر بالصرف هو المسؤول عن المهام الثلاث الأولى، بينما يتحمل أمين المال أو خبير الحسابات القيام بالمهمة الأخيرة.

الإطار رقم 2

المراحل الأربعة لتنفيذ النفقات العمومية:

التعهد: هو الفعل الذي ينشئ عبره المسؤول أو يلاحظ ضرورة تفتضي الإنفاق. ويجب أن يظل في حدود ما ترخص به الميزانية، ويخضع للقرارات والتأشيرات المنصوص عليها.

التصفية: تهدف إلى التحقق من واقع الاعتماد وتحديد مبلغ الإنفاق.

الأمر بالأداء: هو إصدار الأمر بتسديد اعتماد المؤسسة أو الهيئة المعنية.

الأداء: هو الفعل الذي يمكن للمؤسسة/الهيئة من التخلص من اعتمادها.

يتوفر مديرو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين اليوم على اختصاصات هامة فيما يتعلق بالتدبير المالي ويتحملون مسؤولية الأمر بالصرف، ويمكنهم تفويض اعتمادات الميزانية وتعيين نواب عن الأمر بالصرف: النواب الإقليميون. مدراء المؤسسات المدرسية. رؤساء الأقسام أو المصالح بالأكاديمية أو أي مستخدم آخر يعمل تحت سلطتهم.⁽¹⁷⁾

في الواقع، ليست كل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في نفس المستوى فيما يخص تفويض الاعتمادات للنيابات الإقليمية، والأمر أقل بالنسبة للمؤسسات المدرسية. وهكذا، وحتى وإن لعبت الأكاديميات الجهوية اليوم الدور الرئيسي في ما يخص تدبير ميزانية التربية الوطنية على الصعيد الجهوي، فإن المؤسسات المدرسية لا زالت تعاني كالمعتاد من نفس مشاكل التأخيرات في تنفيذ الأنشطة، ونقص الموارد المالية أو عدم ملاءمتها للحاجيات.

وكما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، فإن الجزء الهام من الموارد المخصصة للمدارس يصدر عن المساهمات ومصاريف انخراط التلاميذ في التعاونيات المدرسية والجمعيات الرياضية المدرسية... ويتم الإحساس بشدة بمشاكل نقص الموارد الخاصة عند إعداد المدارس لمشاريع مؤسساتها. يجب أن نعلم أن ميزانية الأكاديميات الجهوية والموزعة حسب أبواب المحاسبة المالية العمومية⁽¹⁸⁾ ليس لها تبويب للميزانية خاص بمشاريع المدرسة.⁽¹⁹⁾ وبشكل هذا الأمر إحدى أسباب التأخر المسجل في تنفيذ مشاريع المؤسسة، وفي أغلب الأحيان يكون سببا في المديرين المديرين ومجالس تدبير المدارس عن اتخاذ المبادرة وتنفيذ المشاريع. ويمكن أن نلاحظ بفعل قوة حجة الواقع في الوقت الحالي أنه لم يتم بعد تبني المنطق التعاقدى الجديد

الذي يحث عليه مشروع الإصلاح الخاص بالميزانية من طرف جميع الفاعلين في مختلف الدرجات.

3. معايير الشفافية المالية

توجد في المغرب بنيات ومؤسسات وكذلك ترسانة من القوانين والقوانين التنظيمية التي يفترض فيها ضمان الشفافية المالية في تدبير الأموال العمومية بصفة عامة وميزانيات التربية الوطنية بصفة خاصة. كما أن اتجاه الإصلاح التربوي الحالي نحو لا مركزية أكثر وحميل المسؤولية لفاعلين تربويين محليين ترجم بتأسيس بنيات جديدة للمتابعة والمراقبة مثل مجالس إدارة الأكاديميات الجهوية ومجالس تدبير المؤسسات المدرسية. ومع ذلك، يكمن المشكل في معرفة هل تتوفر على إمكانيات مناسبة لأداء هذه الإجراءات والبنيات دورها ومهمتها على الوجه الصحيح.

وعلى مستوى النصوص القانونية، هناك اولا القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية (قانون 26 أبريل 1999). إنه قانون يفترض فيه، بناء على نسق المنظومة التشريعية وتراتبية المعايير بالمغرب تقديم إطار قار لتعريف تدبير المالية العمومية. ويشكل قانون المالية (السنوي) الإطار الشرعي الذي يحدد مداخيل ونفقات الدولة. ففي كل سنة، تقوم وزارة المالية بتوزيع ميزانية الدولة على مختلف الوزارات على إثر عملية تفاوض؛ وانطلاقا من الحاجيات المعبر عنها من طرف كل وزارة تقدم وزارة المالية ملاحظاتها واقتراحاتها المضادة حسب تقديرها لتنفيذ ميزانية السنة والسنوات السابقة، وتنقل رسالتها التأطيرية التي تحدد الاعتمادات الممنوحة. هذه الرسالة التأطيرية، المعدة بصفة عامة من طرف هيئة التفتيش بوزارة المالية والتي تناقش مع المسؤولين الماليين للوزارة المعنية، وهي مناسبة بالنسبة للجنة الميزانية لإثارة انتباههم للاختلالات الملاحظة خلال السنة السابقة وضرورة إيجاد الحلول.

وهكذا تتكلف هيئة التفتيش (وهيئات أخرى لتدقيق الحسابات) بوزارة المالية بالسهر على التدبير الجيد للمال العام وبالخصوص احترام معايير الشفافية وانسجامها مع قواعد المحاسبة المالية العمومية. وتحدد هذه الأخيرة مختلف العمليات التي يجب إتباعها، الوصف الدقيق للأبواب وموضوع كل عملية وكذا مسؤولية كل متدخل في العمليات المالية للإدارات والهيئات العمومية، أي الأمور بالصرف، والمفوضين بالأمر بالصرف، أمناء المال المسؤولين

عن الأداء، المفوضون بالتوقيع وخبراء الحسابات العموميون. ولقد تم تحديد اختصاصات ومسؤوليات كل فاعل من هؤلاء الفاعلين في إطار القانون 61-99 بتاريخ 29 أبريل 2002.

وهناك مؤسسات مكلفة بالسهر على احترام معايير الشفافية في تدبير المالية العمومية وهي : المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات.⁽²⁰⁾ ولقد جعل دستور سنة 1996 من هذه المجالس مؤسسات دستورية: « يتولى المجلس الأعلى للحسابات ممارسة الرقابة العليا على تنفيذ القوانين المالية ويتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخل ومصروفات الأجهزة الخاضعة لرقابته بمقتضى القانون ويقيم كيفية قيامها بتدبير شؤونها. ويعاقب عند الاقتضاء على كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة » (المادة 96 من الدستور). وباعتباره سلطة قضائية مالية يمارس مجلس الحسابات مراقبة (تدقيق الحسابات الخارجية) المتعلقة بانتظام وسلامة العمليات ومطابقتها للقوانين (ضبط الحسابات، تدبير التنفيذ وكذا انتظام الميزانية والمالية) ومراقبة التدبير المتمحورة حول تقييم إنجازات الهيئات المراقبة في ما يخص الفعالية والاقتصاد والفاعلية.

هذه المؤسسات مدعوة بأن تقوم بدور تزداد أهميته نظرا للتوجهات الجديدة لإصلاح الميزانية (شمولية الاعتمادات والتدبير المتمحور على الإنجازات)⁽²¹⁾ وتدعيم اللامركز واللامركزية وخصوصا في قطاع التربية الوطنية. وبالفعل فقد حدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999) والقانون رقم 0700 المتعلق بإنشاء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (19 ماي 2000) والمرسوم الوزاري بتاريخ 18 أكتوبر 2001 والقرار الوزاري المتعلق بالتنظيم المالي والمحاسباتي للأكاديميات ما يلي:

- سلطات واختصاصات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بمنحها استقلالاً إدارياً واسعاً على المستوى البيداغوجي والمالي.
- سلطات مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين ومجلسها الإداري وكذا كفاءات تفويضه لسلطاته (خصوصاً سلطته كأمر بالصرف) واختصاصاته لرؤوسيه (النواب، مديرو المؤسسات المدرسية ورؤساء المصالح...)
- الكفاءات والمساطر التي يجب إتباعها في تدبير ميزانيات الأكاديميات بما في ذلك وثائق المحاسبة المالية ووثائق الإثبات.

• مسؤوليات المتدخلين في هذا التدبير: الآمرون بالصرف، المفوضون بالتوقيع، خبراء الحسابات

في إطار هذه العملية الهادفة إلى إصلاح نظام حكامه القطاع التربوي، تم إعطاء اهتمام خاص للمؤسسة المدرسية بهدف منحها استقلالية أكبر في تدبيرها البيداغوجي والمالي بعد ذلك. وهكذا نص المرسوم الوزاري الصادر بتاريخ 17 يوليوز 2002 المتعلق بتنظيم المؤسسة المدرسية على إنشاء مجالس تدبير حدد تركيبها واختصاصاتها ومن بينها إعداد اقتراحات تمويل أنشطة ومشاريع المدرسة.

وحسب هذا النص فإن المدير باعتباره رئيسا لمجلس تدبير المؤسسة المدرسية مطالب بمناقشة ميزانية المدرسة مع أعضاء هذه الهيئة واستقبال اقتراحاتهم وطلباتهم ونقلها إلى النيابة الإقليمية وإلى الأكاديمية الجهوية. ولتدعيم هذا التوجه نحو استقلالية التدبير، يفتح هذا المرسوم الإمكانية أمام المؤسسات المدرسية لكي «تتلقى مساعدات تقنية ومادية وثقافية من أية هيئة عمومية أو خاصة في إطار اتفاقيات الشراكة». علما أن المؤسسات المدرسية لا يمكنها قبول الأموال (نقدا أو شيكا) كيفما كان مصدرها، كما أن الأموال الخاصة التي تتوفر عليها مقننة بوضوح بعدة دوريات وزارية منها دورية شتنبر 2000 التي تنظم كيفية استخلاص مصاريف التسجيل والانخراط في التعاونية المدرسية والجمعية الرياضية والتأمين المدرسي. إن جمعية آباء وأولياء التلاميذ هي الجهاز الآخر الذي يفترض فيه القيام بدور في التدبير البيداغوجي والمالي للمؤسسة المدرسية. ومن المهم التأكيد على أن هذا الجهاز يعاني من عدة صعوبات تخص تكوينه واشتغاله بسبب التخوفات من تدخل الآباء في الحياة المدرسية (الأمية، غياب المصلحة) وخصوصا في الوسط القروي. كما أن تأثير عمل جمعية آباء وأولياء التلاميذ على الحياة المدرسية وعلى الأنشطة المبرمجة يظل ضعيفا جدا، ويتلخص في أغلب الأحيان في القيام بإصلاحات جزئية (استبدال زجاج النوافذ المنكسر، وضع أقفال للأبواب، إصلاح الحنفيات...) بالرغم من أن رئيس جمعية آباء وأولياء التلاميذ هو عضو معين في مجلس التدبير.

وفي ختام هذا التقديم الخاص بالسلك الابتدائي المغربي ونظام تمويله والنصوص القانونية والمؤسسية المنظمة لحكامته، من المهم التذكير أنه بالرغم من مجهودات الإصلاح المبذولة منذ سنة 2000 فإن قطاع التربية لازال يواجه صعوبات وانحرافات في نظام حكامته وتدبيره

وكذا في نظام إدارته البيداغوجية والمالية⁽²²⁾ هذه الصعوبات والانحرافات لها وقع سلبي على اشتغاله وعلى إنجازات المؤسسات والتلاميذ بالرغم من الإمكانيات البشرية والمالية المعبئة. ولم يتمكن قطاع التربية أيضا من القيام بتأهيل نفسه بالنسبة لعملية إصلاح ميزانية الدولة. وفي هذا الصدد، فإن آخر تقرير للمجلس الأعلى للتعليم يؤكد على وجود غموض كبير في تدبير ميزانيات التعليم المدرسي بصفة عامة والتعليم الابتدائي على وجه الخصوص، ولقد أثير إكراهان أساسيان هما:

- «قواعد تخصيص الموارد ما بين المركز والأكاديميات من جهة، ومن جهة أخرى، ما بين الأكاديميات والمؤسسات المدرسية غيرمنظمة بوضوح، كما أن المبادئ المتحكمة فيها ضمنا ليست معروفة من جميع الفاعلين
- نظام الإعلام والإخبار المستعمل من طرف الوزارة لا يسمح بتقديم معلومات حول النفقات الفعلية في مختلف برامج العمل المعتمدة لتعليم التلاميذ»⁽²³⁾.

ما هو موقف أهم الفاعلين التربويين من آليات وبنيات تدبير المدرسة؟ ما هي آراؤهم بصدد شروط اشتغال هذه الخلية القاعدية التي هي المؤسسة المدرسية؟ كيف يتصورون دور ومسؤوليات الفاعلين كل واحد على حدة؟ هل يملكون المعلومات الكافية عن كفاءات وآليات تمويل المدارس؟

وتقدم نتائج البحث عناصر إجابة عن هذه الأسئلة المختلفة.

الفصل II : البحث الميداني ونتائجه

1. العينة المستجوبة وخصائصها الأساسية

1. العينة المستجوبة

تم إنجاز هذا البحث الذي قامت به ترانسبرنسي المغرب إبان شهر مارس 2008 في أكاديميتين كبيرتين جهويتين للتربية والتكوين وقع الاختيار عليهما وهما أكاديمية الدار البيضاء الكبرى وأكاديمية مكناس تافاللت. نظرا لحجمهما من حيث عدد المتدربين ومن حيث اختلافهما أيضا. من حيث الوسط والمحيط والامتداد الجغرافي. فالأكاديمية الأولى حضرية وشبه حضرية. بينما الثانية قروية في معظمها وأكثر امتدادا من الناحية الجغرافية بالنسبة للأولى. وسينعكس هذا الأمر على العينة المكونة من 60 مدرسة التي يشملها هذا البحث. وتنتمي هذه المدارس الستون ل 16 نيابة (11 بالبيضاء و5 بمكناس تافاللت).

ولقد تم اختيارها عبر قرعة عشوائية انطلاقا من قائمة المدارس التي قدمتها وزارة التربية الوطنية⁽²⁴⁾ وتوزع هذه المدارس على الشكل التالي:

- 19 مدرسة تنتمي لأكاديمية الدار البيضاء الكبرى و41 مدرسة تنتمي لأكاديمية مكناس تافاللت

- 23 مدرسة تقع في الوسط الحضري وشبه الحضري (14 بأكاديمية البيضاء و9 بأكاديمية مكناس تافاللت)

- 37 مدرسة تقع بالوسط القروي. أي ما يقارب 62% من العينة (5 بأكاديمية البيضاء و32 بأكاديمية مكناس تافاللت)

ووجهت الاستمارة الخاصة بالأسر إلى 1040 من آباء وأولياء التلاميذ. أي بمعدل 17 أسرة لكل مدرسة. وتوزع الأسر المستجوبة على الشكل التالي:

- 331 أسرة بأكاديمية البيضاء (31.8%) و709 أسرة بأكاديمية مكناس تافاللت (68.2%)

- 638 أسرة قروية (أي 61.3%) و402 أسرة حضرية (38.7%)

- 246 أسرة مستجوبة بأكاديمية البيضاء هي حضرية (74.3%) بينما 553 من أسر أكاديمية

مكناس تافلات هي قروية (78%)

ولقد شمل البحث أيضا جميع مديري المؤسسات المدرسية المشكلة للعينة (59 مديرا ومديرا مساعدا واحدا) إلى جانب 53 رئيسا لجمعيات آباء وأولياء التلاميذ⁽²⁵⁾ و15 مسؤولا ماليا بالنيابات الإقليمية.

2. الخصائص العامة للمستجوبين

يلخص الجدول التالي الخصائص العامة لمجموع المستجوبين: السن، الجنس، المستوى التعليمي (%):

مستوى التمدرس			الجنس			السن			
جامعي	ثانوي	ابتدائي	بدون	ذكور	إناث	أكثر من 50 سنة	ما بين 30 و 50 سنة	أقل من 30 سنة	
-	-	26.5	64.1	45.9	54.1	16.4	69.2	14.4	الأسر
60.0	28.3	-	-	95.0	05.5	42.0	58.0	-	مديرو المدارس
24.6	15.0	43.4	15.0	98.0	02.0	26.4	73.6	-	رؤساء ج.أ.أ.ت
80.0	13.3	06.7	-	93.7	06.3	غ م	غ م	غ م	مسؤولو النيابات

يتضح أن أعمار أغلبية المستجوبين، بجميع فئاتهم، تتراوح ما بين 30 و 50 سنة، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مديري المؤسسات ورؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ متقدمون في السن نسبيا حيث لا أحد منهم يقل عمره عن 30 سنة. في الوقت الذي تقل فيه أعمار 14.4% من الأسر (الأزواج) عن الثلاثين سنة. وفيما يخص توزيع المستجوبين حسب الجنس، من المهم التأكيد على كون النساء يشكلن الأغلبية في فئة الأسر (الأزواج) (54.1%). وهن أقلية صغيرة جدا في الفئات الأخرى. فمن بين 60 مدرسة والمشكلة لعينة البحث، هناك 3 مدارس تديرها نساء، وجمعية آباء وأولياء التلاميذ واحدة ترأسها امرأة وتوجد كلها بالبيضاء.

أغلبية أرباب الأسر المستجوبين نساء (54.1%) وتصل أعمار 14.4% منهن إلى 30 سنة.

وأغلبيتهن أميات (64.1%) في حين أن 26.5% منهن أكملن التعليم الابتدائي.

أما فيما يخص الخصائص السوسيواقتصادية الرئيسية للأسر. فمن المهم أن نسجل أن الأمر يتعلق في أغلب الأحيان بأسر كبيرة من حيث العدد: فنسبة 63% من أرباب الأسر يصرحون بأنهم يتحملون مسؤولية 4 إلى 6 أشخاص. وما يقارب من 10% يصرحون أنهم يتحملون مسؤولية أكثر من 10 أشخاص. إنها أسر كبيرة ولكن بمدخيل متواضعة: ف31% يصرحون أن دخلهم الشهري يتراوح ما بين 1200 و2400 درهم (علما أن الحد الأدنى للأجور هو 1880 درهم). و13.2% (10% بالنسبة للأسر القروية) يؤكدون أن دخلهم الشهري هو 3600 درهم. ويجب أن نسجل أن 33.1% من الأسر لا تعرف بالضبط دخلها الشهري. ويشكلون نسبة 42.2% في الوسط القروي. أما مصدر الدخل الأول المصرح به فهو الشغل المستقل (29.8%) والفلاحة بنسبة 27%. و41.2% بالنسبة للأسر القروية). أما المصدر الثاني للدخل فهو «العائلة والأصدقاء» بنسبة 32.3% من مجموع الأسر المستجوبة. و38.5% بالنسبة للأسر القروية. وفضلا عن ذلك تصرح 64.4% من الأسر (74% في الوسط القروي) أنها تملك مسكنها. و50.2% (66.6% في الوسط القروي) تصرح بامتلاكها لأرض. وستتفصل هذه النسبة بالنسبة لامتلاك سيارة (15.3%) ولكنها أكثر ارتفاعا بالنسبة لامتلاك هاتف نقال (91.4%) وتلفاز (94.6%) مع اختلاف ضئيل ما بين الوسط القروي والحضري.

ويعرض الجدول التالي بعض الخصائص المهنية للمسؤولين التربويين مثل الأقدمية في المهنة والاستفادة من تكوين في التدبير المالي.

جدول 3: الخصائص المهنية للمسؤولين التربويين

التكوين في التدبير المالي		الأقدمية في المهنة			
		أقل من 5 سنوات	ما بين 5 و10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	
لا	نعم				
77%	23%	40%	33.3%	25%	مديرو المدارس
89%	11%	4.2%	33.3%	62.5%	رؤساء ج.أ.أت
56.2%	43.8%	غير محدد	غير محدد	غير محدد	مسؤولو النيابات

وهكذا يتبين أن ربع المديرين فقط لهم أقدمية في المهنة تقل عن 5 سنوات. بينما أكثر من

73% منهم لهم تجربة في الإدارة تتجاوز 5 سنوات. و40% لهم أكثر من 10 سنوات تجربة في الإدارة. ورغم هذه الأقدمية⁽²⁶⁾ فإن 77% يؤكدون أنهم لم يستفيدوا أبدا من أي تكوين في التدبير المالي.

وفيما يخص رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ فإن ما يقرب من الثلثين يقومون بهذه المهمة في مدة تقل عن 5 سنوات. كما أن 89% من الرؤساء المستجوبين لم يساهموا أبدا في أي تكوين في تدبير مالية المؤسسات المدرسية. والدهش في هذا الأمر أن أغلبية المسؤولين الماليين في النيابات الإقليمية (56.2%) يصرحون أنهم لم يستفيدوا أبدا من أي تكوين بخصوص التدبير المالي. أما 43.8% منهم الذين استفادوا منه فيصرح 71.5% أن ورشات التكوين في هذا الموضوع نظمتها الأكاديمية إبان السنة الدراسية 2007-2008.⁽²⁷⁾

3. خصائص المدارس موضوع البحث

تستقبل المدارس الستون التي شملها البحث 25023 تلميذا مسجلا، منهم 12296 حضريا (49%) و12727 قرويا (51%) أي بمعدل 417 تلميذا في كل مدرسة (534 في الوسط الحضري و344 في الوسط القروي). ويتم تأطير هؤلاء التلاميذ من طرف 1086 مدرسا منهم 638 في الوسط القروي (59%) و96 متعاقدا معه. ويتراوح معدل التلاميذ في القسم ما بين 20 و30 تلميذا بالنسبة لأغلبية المؤسسات (58.3%) ويصل إلى أكثر من 30 تلميذا بالنسبة لأكثر من ثلث المدارس (35%).

وتتطابق النتائج المسجلة من طرف التلاميذ مع المعدلات الوطنية بنسبة نجاح تقدر ب 79.4% ونسبة انقطاع تقدر ب6%.

وتقع أغلب المدارس بعيدا عن مقر النيابة الإقليمية: 35% منها تبعد ب30 دقيقة إلى 60 دقيقة عن النيابة، و25% منها تبعد بأكثر من ساعة. كما أن معظم التلاميذ يقصدون المدرسة مشيا على الأقدام (87%) و3.3% منهم يستعملون وسائل النقل العمومي.

ولقد صنفت المدارس إلى فئات حسب ثلاث مؤشرات أساسية: توفر الماء الصالح للشرب بالمدرسة (اختياران: نعم ولا)، وضعية البنايات وقاعات الدروس (3 اختيارات: جيدة - متوسطة - رديئة)، وأخيرا عدد التلاميذ لكل مدرس (أقل من 20 - ما بين 20 و30 - أكثر من 30). وانطلاقا

من سلم تنقيط مكون من 0-2-3 (ضعيف - متوسط - ممتاز) سيشكل مجموع النقط التي تحصل عليها كل مدرسة نتيجة مجموع العلامات الخاصة بكل مؤشر. ويقدم الجدول التالي فكرة عن الأنواع الرئيسية للمدارس المستخرجة انطلاقاً من تداخل المؤشرات الثلاث.

جدول 4: أنواع المدارس الرئيسية

عدد المدارس	مجموع النقط	النقطة	نسبة التأخير	النقطة	البنائيات	النقطة	الماء
10	9	3	أقل من 20 تلميذ	3	جيدة	3	نعم
17	8	2	20-30	3	جيدة	3	نعم
2	8	3	أقل من 20	2	متوسطة	3	نعم
7	6	3	أقل من 20	3	جيدة	0	لا
12	6	0	أكثر من 30	3	جيدة	3	نعم
2	6	3	أقل من 20	0	رديئة	3	نعم
1	5	2	ما بين 20 و30	3	جيدة	0	لا
1	5	3	أقل من 20	2	متوسطة	0	لا
1	5	0	أكثر من 30	2	متوسطة	3	نعم
4	5	2	ما بين 20 و30	0	رديئة	3	نعم
1	4	2	ما بين 20 و30	2	متوسطة	0	لا
1	3	0	أكثر من 30	3	جيدة	0	لا
1	2	2	ما بين 20 و30	0	رديئة	0	لا

وهكذا تم استخراج أربع أنواع من المدارس:

- 10 مدارس من العينة تشتغل في ظروف جيدة، وتتوفر على الماء الصالح للشرب وعلى بنايات في حالة جيدة ويؤطر كل مدرس اقل من 20 تلميذا وهي بذلك حصلت على 9 نقط في المجموع.
- 19 مدرسة يمكن القول أنها تشتغل في ظروف مقبولة وحصلت على 8 نقط في المجموع.
- 21 مدرسة (أي 35% من العينة) تشتغل في ظروف الحد الأدنى بما ان مجموع نقطها لا يتجاوز 6 نقط.
- وأخيرا 10 مدارس تشتغل في ظروف سيئة بما ان مجموع نقطها يتراوح ما بين 2 و5 نقط.

يمكن القول بصفة عامة أن أكثر من نصف المدارس التي شملها البحث لا تتوفر على الشروط المطلوبة للاشتغال بطريقة عادية وضمان نجاح التلاميذ وتحسين نتائج المؤسسات. وأن 48% فقط من المؤسسات هي التي يمكن اعتبارها متوفرة على الشروط المطلوبة.



4. دراسة الوثائق (وثائق الحسابات المالية للمدارس والنيابات)

تم القيام أيضا في إطار هذا البحث بتجميع المعطيات المالية وفحص وثائق الحسابات الخاصة بالمدارس ومقارنتها بوثائق النيابات في نفس المجال. ولقد تم الحصول على المعطيات الخاصة بميزانية المدارس بشكل أساسي من الوثائق المالية للمدرسة ومن المقابلات مع مسؤولي المدارس (46.7% أي 28 على 60 مدرسة). و50% من هذه المعطيات مصدرها المقابلات. و33% منها مصدرها الوثائق المالية للمدارس حصريا (مدرستان بأكاديمية الدار البيضاء إحداهما حضرية والأخرى قروية).

أما المقابلات الهادفة إلى تكملة المعطيات الخاصة بميزانية المدارس فلقد أجريت مع 52 مديرا و3 مديرين مساعدين و4 أعضاء في مجلس تدبير المؤسسة المدرسية ومحاسب واحد. ويصرح 68.3% منهم أن المدرسة غير مرخص لها بتنظيم عملية جمع أموال أو الحصول على مساهمات مالية من مصادر أخرى غير الحكومة.

وكان على الباحثين أن يجمعوا ويحللوا وثائق الحسابات المالية للنيابات الإقليمية خصوصا لمقارنتها بوثائق المدارس. ولقد تم استكمال هذا العمل بأجوبة 15 مسؤولا ماليا من 15 نيابة على استمارة خاصة بهم ينتمي 11 منهم لأكاديمية البيضاء و5 لأكاديمية مكناس تافاللت.

5. العوائق والصعوبات التي اعترضت إنجاز البحث

- لقد اعترضت إنجاز هذا البحث بعض الصعوبات والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- طول الاستمارة: مدة تعبئة الاستمارة طويلة نسبيا. تحتاج في المعدل من 30 إلى 45 دقيقة بالنسبة للاستمارة الموجهة للأسر. وإلى أكثر من ساعة بالنسبة للاستمارة الموجهة لمقدمي الخدمات.
 - صعوبات الترجمة (الدارجة العربية خصوصا بالنسبة للاستمارة الخاصة بالأسر) والتي برزت منذ البحث التجريبي ولكن تم تجاوزها إبان حصص مراجعة الاستمارات.
 - عرف البحث الخاص بالأسر. حيث يتم استجواب المستجوبين لدى خروج التلاميذ

من المدارس. مساهمة كبيرة لأمهات التلاميذ. فهؤلاء يقدمون معلومات جيدة عن تدرس الأطفال ولكن لا يقدمون معلومات عن الجوانب المالية. وخصوصا المتعلقة بمصاريف التمدريس. أما الآباء. على العكس من ذلك. فهم على معرفة بمصاريف التمدريس. ولكنهم لا يعرفون إلا القليل عن الكيفية التي يتم بها تدرس أبنائهم.

- صعوبات الوصول لبعض المدارس المنعزلة في الوسط القروي.
- مشكل الحصول على رخصة للقيام بالبحث في المدارس بسبب التخوف من أهداف البحث. كان يجب تقديم تفسيرات عديدة تتعلق بهدف البحث. وتوضيحه أكثر. وموضعه في سياق معرفة أفضل بمساطر وآليات تمويل المؤسسات المدرسية بهدف تحسين عطائها واشتغالها. وتحسين نتائج التلاميذ
- غياب التواصل ما بين النيابات ومديري المدارس ترجم أحيانا بتنقلات لا جدوى منها للباحثين
- مشكل إنجاز البحث مع المسؤولين الماليين في النيابات: لم تعبأ إلا 5 استمارات موجهة للمسؤولين الماليين في النيابات من بين 16 استمارة. ولم تقدم الوثائق الخاصة بالحسابات والمعلومات المطلوبة حول كفيات ومساطر تدبير أموال المدارس ولا حول انسجامها مع المعطيات المحصل عليها في النيابات.
- غياب أو نقص الوثائق المتعلقة بالحسابات في المدارس والنيابات
- غياب مسؤولين ماليين في المدارس
- استحالة استجواب المسؤولين و/أو الوصول إلى المعلومات في المدارس والنيابات بدون الإذن الشخصي للنائب

ومن بين العناصر التي جعلت لهذه المشاكل أثرا على المعطيات المجمعة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- التأخير في إنجاز البحث (بعض التنقلات التي لا جدوى منها للباحثين)
- غياب أو ضعف المعطيات المحصل عليها بصدد المبالغ المكونة للميزانية في السنتين الأخيرتين. بخصوص مصدرها وتوزيعها

- غياب الجواب عن كل ما يتعلق بتمويل المدرسة من طرف النيابة الإقليمية وبالموارد العينية التي حصلت عليها المدرسة وكذا إنفاقها بسبب غياب الوثائق المالية للمدارس والنيابات أو بسبب النقص أو عدم التمكن من الحصول عليها. وهو ما يفسر التعقيدات التي اعترضت البحث للتأكد من التطابق ما بين تصريحات مسؤولي المدارس من جهة ومسؤولي النيابات من جهة أخرى.

II : تقديم وتحليل نتائج البحث

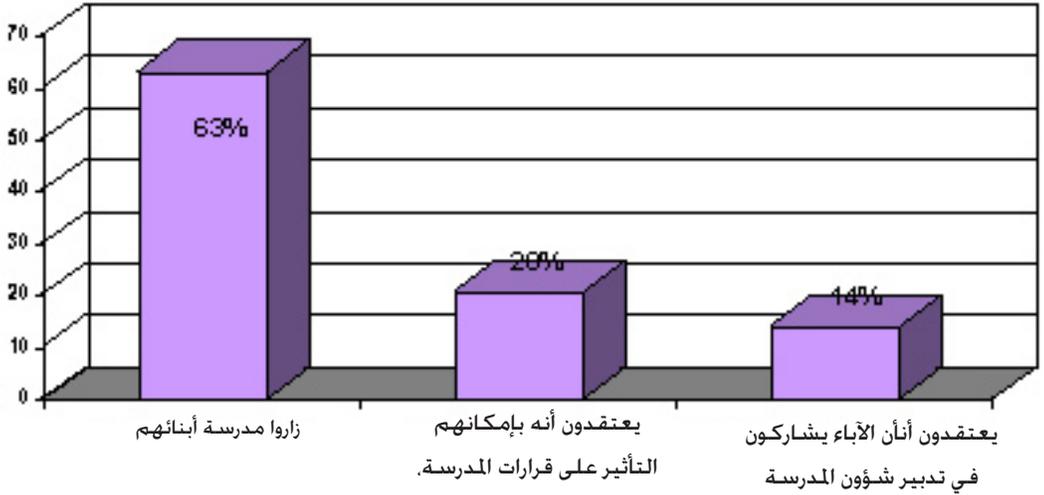
سنقدم النتائج الأساسية لهذا البحث وذلك:

- بإحصاء أهم المشاكل التي تم التعرف عليها من طرف مختلف فئات المستجوبين
- بالتأكد من المشاكل التي قدمت بصدها في أغلب الأحيان شكايات من طرف أغلب المعنيين بالأمر
- بتقديم نظرة إجمالية عن درجة معرفة المستجوبين لبيانات تدبير مالية المدارس
- بتقييم مشاركتهم في هذا التدبير المالي وخصوصا درجة وصولهم للمعلومات المالية
- بتحديد تفشي مشاكل الرشوة والهدايا وهدر المال العام في تدبير مالية المدارس
- وأخيرا بأخذ مواقف المستجوبين تجاه بعض المشاكل العامة في البلاد وأهم المقترحات المطروحة كأولويات لمواجهتها

1. المشاكل الأساسية للمدرسة حسب المستجوبين

لقد تمكن البحث من إبراز عدم رضى الآباء عن تدرس أبنائهم في المدارس العمومية: إذ نجد ان نسبة 6.1% فقط منهم يصرحون بأن التمدرس جيد جدا (ولا تشكل هذه النسبة في الوسط القروي سوى 2.2%) و30% يرون أنه جيد (32.2% في الوسط القروي) مقابل 50.2% يعتبرونه متوسطا (56.4% في الوسط القروي) و13% يرون أن التمدرس ضعيف أو ضعيف جدا. وفي المجموع، فإن الأسر غير راضية على نوعية تدرس أبنائهم كما أن درجة عدم الرضى أكثر ارتفاعا لدى العائلات القروية مقارنة مع الأسر الحضرية. ومن جهة أخرى، فأكثر من

ثلث الآباء لا يعيرون أي اهتمام للمؤسسة المدرسية التي يتمدرس فيها أبنائهم بما أنهم لم يزوروها أبداً مقابل 63% الذين صرحوا أنهم زاروا مدرسة أبنائهم مرة واحدة على الأقل. ومع ذلك، فإن زيارة المدرسة لا تعني بالضرورة المساهمة في أنشطتها، ولا المشاركة في تدبيرها كما تبين ذلك الترسيمية التالية:



وهكذا نجد أن من بين الـ 63% الذين يؤكدون أنهم زاروا مدرسة أبنائهم، يرى 20% منهم أنه بإمكانهم التأثير على قرارات المدرسة، و14% مقتنعون أن الآباء يشاركون في تدبير شؤون المدرسة.

ويمكن تفسير عدم رضى الآباء على وجه الخصوص بضعف الخدمات المدرسية. فـ 15.6% من الأسر المستجوبة تؤكد أن أبنائها استفادوا من توزيع الكتب المدرسية، و12% من الأسر تؤكد أن أبنائها استفادوا من الأدوات المدرسية، و4.3% من الأسر تؤكد أن أبنائها استفادوا من البذلة المدرسية، و0.7% من الأسر تؤكد أن أبنائها استفادوا من النقل المدرسي، أو استفادوا من الأدوية واللقاحات (24.5%) ومن الأنشطة المدرسية الموازية (12.7%). هذه النسبة تصبح أكثر أهمية بالنسبة لخدمات المطاعم المدرسية وخاصة في الوسط القروي (38.6%). وباستثناء

الأنشطة المدرسية الموازية. فإن جميع الخدمات الأخرى هي مجانية حسب 97% من الآباء الذين استفاد أبناءهم منها. وبالنسبة للأنشطة التي تقام خارج المدرسة. فإن 62% من الأسر تصرح بأنها كانت تؤدي عنها.

وإضافة إلى هذا العبء المالي. يصرح الآباء المستجوبون أنهم يؤدون بالخصوص مصاريف التسجيل⁽²⁸⁾ (89.5%) ومصاريف الانخراط في جمعيات آباء وأولياء التلاميذ (84%). ويؤكد فقط 2.5% و1.2% حملهم لكلفة الدروس الخصوصية ومصاريف استعمال تجهيزات المدرسة.

كل هذا يفسر لماذا تحتل كلفة المدرسة المرتبة الأولى في قائمة المشاكل الخمس الأولى التي تواجهها الأسر. وبالفعل ف 34.5% منها (41% في الوسط القروي) ترى أن كلفة المدرسة هي المشكل الأساسي الذي يجب عليهم مواجهته. متبوعا بغياب المرافق الصحية (27.4% و34.5% في الوسط القروي). الحالة المتدهورة للقاعات والبنائات (27.2%) خاصة في الوسط القروي (35%). أما المشكل الرابع فهو النقص في الأدوات والكتب المدرسية وهو الأكثر ترددا عند الأسر (29% و28% في الوسط القروي). متبوعا بمشكل تغيبات المدرسين (20.5%) مع غياب أي فرق بين المدارس الحضرية والقروية⁽²⁹⁾.

أما بالنسبة للمديرين فيصرحون أنهم يواجهون المشاكل الأساسية التالية: كلفة المدرسة بالنسبة للآباء (55%). تدهور وضعية البنائات (53.3%). غياب المرافق الصحية أو رداؤها (73.3%). غياب أو نقص الأدوات المدرسية بالنسبة للتلاميذ (31.7%) غياب أو نقص الكتب المدرسية والدعامات الديداكتيكية بالنسبة للمدرسين (28.3%)

أما بخصوص المشاكل الأساسية التي أثارها رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ فإن أكثر من نصف هؤلاء (52.8%) لا يرون أن كلفة التمدريس تشكل مشكلة بالنسبة للآباء مقابل 47.2% يرون العكس تماما. ومن جهة أخرى فإن 45.3% يصرحون أن المدرسة تعاني من مشكل تدهور البنائات (تصل هذه النسبة إلى 48.6% بالنسبة لأكاديمية مكناس تافلالت) و43.4% بالنسبة لغياب المرافق الصحية أو رداؤها (46% بأكاديمية مكناس تافلالت).

يبقى أن نشير أن المشاكل المرتبطة بالسلوكات المنحرفة مثل العنف والتحرش الجنسي والدروس الخصوصية وتغيبات المدرسين والمبالغ المالية غير الشرعية المدفوعة أشارت إليها

نسبة ضئيلة تشكل أقل من 2% من أرباب الأسر المستجوبين وأثيرت بعض الحالات النادرة من طرف المديرين⁽³⁰⁾ و رؤساء جمعيات وآباء وأولياء التلاميذ⁽³¹⁾.

وبكل وضوح. وحتى وإن وجدت هذه المشاكل. فإن المستجوبين يعتبرونها هامشية أو اقل انتشارا وبالتالي أقل أهمية من تلك المرتبطة بالخدمات التربوية وجودة التمدرس. لقد مضى العهد الذي كان مشكل تعميم التعليم يعتبر فيه طلبا للتربية خصوصا وأن الأسر خاصة في الوسط القروي. لم تكن تعي أهمية التمدرس. أما اليوم فالأمر يتعلق بالأحرى بجودة التعليم الذي تقدمه المدرسة وكذا الخدمات التربوية والاجتماعية (كتب وأدوات مدرسية ومطاعم ونقل...) للأسر الأكثر احتياجا لتشجيع التمدرس وتحسين شروط ضمان استمراريته .



2. هل هناك شكايات بصدد المشاكل التي تمت مواجهتها؟

لا يوجد إلا عدد قليل من الآباء الذين اعترفوا أنهم قدموا شكايات بخصوص المشاكل التي يصرحون أنها تعترضهم في مدارس أبنائهم. وتتراوح نسبتهم ما بين 20% و37% حسب نوع المشاكل. وترتفع هذه النسبة لما يتعلق الأمر بمشاكل الصحة والأخلاق أو السلامة البدنية للأطفال مثل العقوبات الجسدية والعنف أو التحرش الجنسي.

يشتكى الآباء أولاً لدى مديري المدرسة (ما بين 30 و62%) ثم لدى رئيس جمعية آباء وأولياء التلاميذ (ما بين 14 و54%)، ونادراً ما يشتكون لدى مجلس تدبير المدرسة. بالنسبة للآباء الذين سبق لهم أن قدموا شكاية، يرى 11% إلى 33% منهم أن أثر شكاياتهم كان ضعيفاً. وهذا الأثر منعدم تماماً بالنسبة لـ25% إلى 87% من المشتكين. ومن الأرجح أنه لهذا السبب تمتنع أغلبية الآباء المستجوبين عن تقديم شكايات لما تواجههم مشاكل التمدرس. ومن بين أسباب الامتناع عن تقديم شكايات فقدان الثقة في مسؤولي المدرسة كسبب يأتي في المرتبة الأولى بمعنى أن هؤلاء المسؤولين الذين هم على علم بالمشاكل لا يقومون بأي شيء لحلها. ولا يساور الآباء أي شك في مآل شكاياتهم. ويأتي في المرتبة الثانية السبب المتعلق بغياب المعلومات حول المسؤوليات بما ان جزءاً كبيراً من المستجوبين أجابوا: «لا نعرف من نقصد لتقديم الشكاية».

بالنسبة للمديرين وبصفة عامة فإنهم لا يقدمون شكايات عن كل المشاكل التي تواجههم فهم يشتكون بالدرجة الأولى من حالة البنائيات (87.5%) ونقص التجهيزات (87.5%) ونقص المدرسين (71.4%) ونغيباتهم (66.7%). والحالة المتردية للمرافق الصحية (60%) وحالات العنف وانعدام الأمن (57.1%) واكتظاظ الأقسام (53.8%) والتأخير في توصل المدرسة بالتمويل الخاص بها (50%)⁽³²⁾. وتوجه هذه الشكايات بصفة عامة إلى النيابة الإقليمية التي هي المحاور الرئيسي لرؤساء المؤسسات (75% إلى 100%). ولا يتوجه هؤلاء إلى مجلس التدبير أو الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين إلا فيما يخص نغيبات المدرسين. وحالات البنائيات والمرافق الصحية وكلفة المدرسة بالنسبة للآباء.

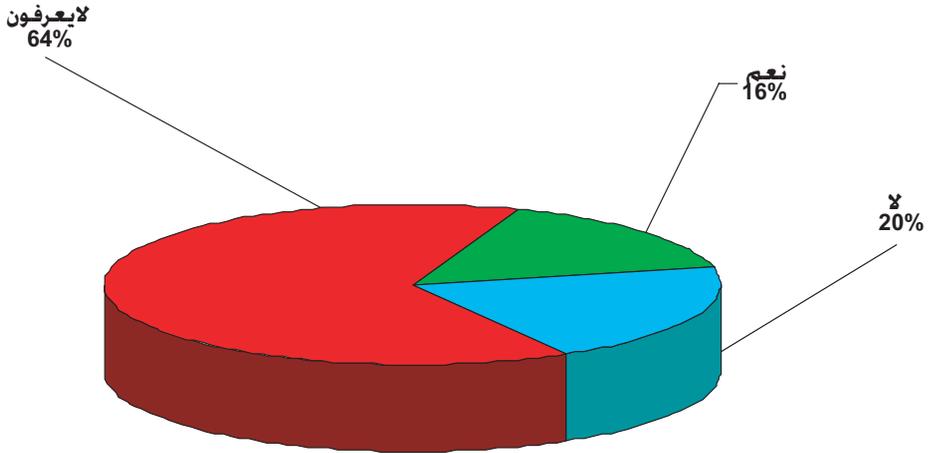
وفيما يخص شكايات رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ. من المهم أن نسجل أن نسبة الجواب على هذا السؤال كانت ضعيفة (حيث تراوحت ما بين 1 و25 على 53 مستجوباً). ومن

بين الذين أجابوا على السؤال وقدموا شكايات فقد قاموا بذلك بخصوص اكتظاظ الأقسام (75%) حالة البنيات (71%). الحالة المتردية للمرافق الصحية (65.2%). حالات العنف وانعدام الأمن (57.1%). النقص في المدرسين (55.6%). المدرسون غير الأكفاء (50%) وتغيبات المدرسين (40%). ووجهت هذه الشكايات بشكل أساسي للنيابات الإقليمية ما عدا بالنسبة لحالات العنف حيث وجهت الشكايات للسلطات المحلية. ونشير أخيرا على أن الشكايات التي تحقق هدفها نادرة (11 حالة من بين 64 حالة مصرح بها من طرف المديرين. و6 على 55 المصرح بها من طرف رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ. ويشكل هذا الأمر أحد الأسباب التي تمنع من توجيه شكايات للمسؤولين. لأن الأسباب الرئيسية للامتناع عن تقديم شكاية هي بالنسبة للمستجوبين التقليل من خطورة المشاكل وغياب الثقة في المسؤولين عن المدارس. أي عدم توفرهم على إرادة فعلية لحل المشاكل: «لا تصل الشكايات إلى المعنيين بالأمر أبدا» أو «الشكايات تستغرق وقتا طويلا جدا». جدر الإشارة إلى أنه لا وجود لبنية خاصة باستقبال ومعالجة الشكايات في المؤسسات المدرسية ولا في النيابات الإقليمية. إضافة إلى أن أغلبية الشكايات الواردة من الآباء تمت بشكل شفوي دون أن تدون في محاضر أو في وثائق كتابية أخرى.

3. درجة معرفة بنيات تدبير ميزانية المدارس

بصفة عامة. تكشف نتائج البحث في أوساط الأسر تدني معرفتها ببنيات وكيفية اشتغال المدارس وميكانيزمات تمويلها. وهكذا ف31.5% لا يعرفون من هو المسؤول عن تدبير مالية المدرسة. و41.8% يؤكدون أن مدير المؤسسة هو المسؤول عن ذلك. و6.8% يرون أنها النيابة الإقليمية. و6.7% أجابوا أنها الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية. ولنسجل أنه لا أحد ذكر دور مجلس التدبير في إدارة مالية المدرسة. وفضلا عن ذلك فإن 64% من المستجوبين لا يعرفون ما إذا كان للمدرسة مجلس تدبير. و15.8% فقط يؤكدون أن مدرسة أبنائهم بها مجلس تدبير كما تبين ذلك الترسيم التالية :

ترسيمة 2: معرفة الآباء بوجود مجلس تدبير المؤسسة المدرسية



وانطلاقاً من هذا الواقع. فإن القليل من الآباء يشاركون في أنشطة مجلس التدبير: ومن بين الـ 15.8% الذين يعرفون أن للمدرسة مجلس تدبير. فإن 92% منهم ليسوا أعضاء فيه. كما أن 90% منهم لم يشاركوا أبداً في اجتماعاته. إن ثلثهم لا يملك معلومات عن تركيبته ونمط اشتغاله حتى وإن صرحوا في معظمهم (57%) أنه مفيد (64.7%) بل ومفيد جداً (10.2%).

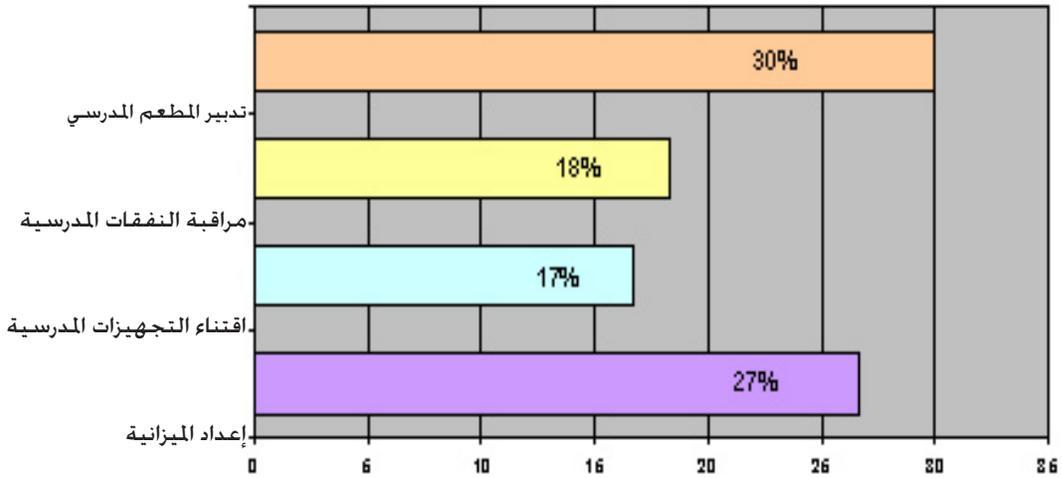
وفيما يخص الموارد الموجهة للمدارس. فإن 61.7% من المديرين لا يعتقدون أنها تختلس أو لا تصل إلى المدرسة. و35% لا يعرفون. وحسب المديرين فإن المدرسة لا تتمتع بأية استقلالية مالية. إذ لا يمكنها اقتناء مستلزماتها بنفسها بالنسبة لـ 78.3% من المستجوبين. ولا يمكنها تلقي أموال بصفة مباشرة من الإدارة المركزية و الإدارة المحلية. كما أن 100% من المديرين يقولون أن مدرستهم لا تتلقى أي مورد مالي من الحكومة المركزية أو من الإدارة المحلية⁽³³⁾. ومع ذلك. فكل مدرسة مطالبة بإعداد تقارير مالية تسلم للنيابة حسب أجوبة 71.7% من المديرين و3.3% منهم يقدمونها للمفتشين و18.3% لا يعرفون.

بالنسبة لتحديد المسؤوليات في تدبير المؤسسة المدرسية من المهم الإشارة إلى أن المدير لا يعتبر نفسه مسؤولاً بوضوح إلا فيما يخص إدارة المدرسين (98.3%). أما بالنسبة للمهام الأخرى مثل إصلاح البنايات (31.7%) أو مراقبة النفقات المدرسية (30%) فإن المسؤولية موزعة

على الفاعلين الآخرين (مجلس التدبير، جمعية الآباء، الأكاديمية).

إن دور الإدارة المركزية، لا تتم الإشارة إليه إلا بصدد إعداد ميزانية المدرسة من طرف 1.7% من المستجوبين. وجزء كبير منهم يجهلون من هو المسؤول عن تدبير المطاعم المدرسية (30%) وعن نفقات المدرسة (18%) وعن اقتناء التجهيزات المدرسية (17%) أو أيضا عن إعداد ميزانية المدرسة (26.7%).

ترسيمة 3: نسبة المديرين الذين لا يعرفون من هو المسؤول عن المهام التالية:



فيما يخص البنية الجديدة لتدبير المؤسسة المدرسية يؤكد جميع المديرين أن مدرستهم تتوفر على مجلس تدبير أنشئ بالنسبة لأغلبية المدارس ما بين 2003 و2006 (80%). ويعرف 93.3% من المديرين أنهم رؤساء هذا المجلس. ويجهل 6.7% منهم النص المنظم لمجلس التدبير، الذي ينص على أن مدير المؤسسة هو الرئيس القانوني لهذا المجلس.

وبصفة عامة، برهن المديرين المستجوبون عن معرفة جيدة بتركيبة واختصاصات ونمط اشتغال مجلس التدبير. وهكذا نجد أن 98.3% يؤكدون أنه مكون من 5 إلى 10 أعضاء، وأن النساء غير ممثلات فيه نهائيا أو يشكلن أقل من النصف (76.7%) وأنه يعقد اجتماعاته

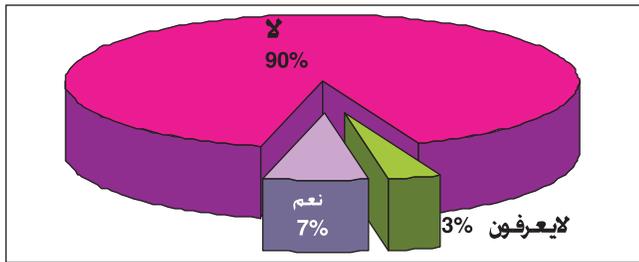
مرتين في السنة (43.3%) والتي يحضرها جميع الأعضاء (55%) وأن قراراته تتخذ بالتوافق (53.3%) أو بالتصويت (38.3%). وفضلا عن ذلك، يؤكد 81.7% من المديرين أن مجلس التدبير مكون على قاعدة انتخابات و15% فقط أنه نتيجة مزج ما بين الانتخابات والتعيينات. ولكن الكل يؤكد أن أعضاءه لا يتقاضون أي تعويضات (100%)⁽³⁴⁾.

كيف يفي مجلس التدبير بما تمليه عليه اختصاصاته؟ فحسب تصريحات المديرين المستجوبين: فانه يقوم بذلك بشكل سيئ جدا. فالدعم الذي يقدمه مجلس التدبير للمدرسة يظل موزعا على العديد من الأبواب: تنظيم الأنشطة المدرسية الموازية (5%)، اقتناء التجهيزات التربوية (3.3%) الخ... ومديران فقط هما اللذان صرحا بأنه يساهم في تدبير مالية المدرسة (3.3%) دون أية إمكانية لمراقبتها وأنه لا يقوم بأي دور في السهر على جودة التعليم.

ويرى ما يقرب من 72% من المديرين، مع ذلك، أن أعضاء مجلس التدبير مطلعون بشكل جيد على اختصاصات المجلس مقابل 25% يرون أنه مطلع بشكل جيد على مالية المدرسة (58.3% مقابل 12% يعتقدون العكس تماما). وحسب 90% من المستجوبين، لم يستفد أعضاء هذا المجلس أبدا من أي تكوين في التدبير المالي. ومع ذلك، ف56.7% منهم مقتنعون أن مجلس التدبير مفيد جدا، ويرى 26.7% أنه مفيد، بينما يعتقد 13% أنه ليس مفيدا أو ليس مفيدا بالمرّة. ويظل 6.7% بدون موقف. لا 90%



ترسيمة 4: نسبة أعضاء مجلس التدبير الذين استفادوا من تكوين في التدبير المالي حسب المديرين



- لا 90%

- نعم 7%

- لا يعرفون 3%

ومع ذلك، فمسؤولية تدبير ميزانية المدرسة تعود للمديرين بالدرجة الأولى بالنسبة لـ 40% منهم. بينما يرى 20% أن على مجلس التدبير السهر على إنفاق ميزانية المدرسة بشكل سليم، ونفس نسبة المديرين المستجوبين لا يعرفون من هو المسؤول.

يجهل العدد الأكبر من رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ المستجوبين تاريخ إنشاء جمعيتهم (2.47%)، وترتفع النسبة بالنسبة لمستجوبي أكاديمية البيضاء (69%). من المهم أن نلاحظ أنه لم يتم الإبلاغ عن إنشاء أي جمعية لآباء وأولياء التلاميذ لأكاديمية الدار البيضاء الكبرى منذ 1999، و أيضا الوتيرة النسبية لإنشاء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ منذ سنة 2003 حسب تصريحات المستجوبين (24.3%) وخصوصا في مدارس أكاديمية مكناس تافاللت. يتراوح عدد أعضاء هذه الجمعيات، حسب رؤسائها، ما بين 5 و10 أعضاء (66%) وأكثر من 10 أعضاء بالنسبة لـ 34% من المستجوبين. وتجتمع فقط عند الحاجة (28.3%) فهي تجتمع مرة في الشهر حسب 22.6% ومرتين في السنة حسب 21% من المستجوبين.

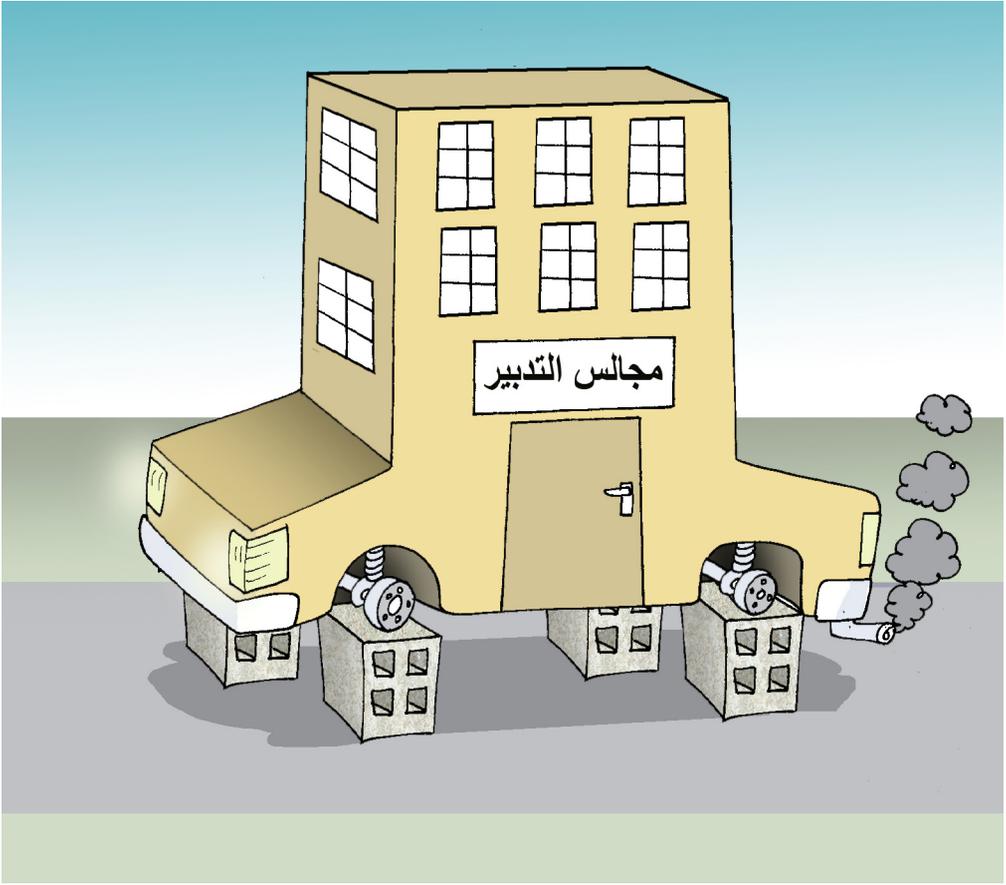
فيما يخص الدعم الذي تقدمه جمعيات آباء وأولياء التلاميذ للمدرسة، يتم غالبا في صيغة إصلاحات جزئية بالنسبة لـ 37.7% من المستجوبين (تصل إلى 46% بالنسبة لمستجوبي أكاديمية مكناس تافاللت). ونلاحظ تشتتا كبيرا في الأجوبة على الأنواع المختلفة من الدعم: تدبير المطاعم، الأنشطة الموازية، توزيع الكتب المدرسية. ويجب أن نسجل أن مراقبة جودة التعليم وتدبير المالية لم تتم إثارتهما إلا من طرف 6% من المستجوبين، حتى وإن أكد 49% أن الجمعية على اطلاع أوعلى اطلاع جيد على الإمدادات المالية الخاصة بالمدرسة مقابل 40% يرون العكس تماما. من الأرجح أن يكون هؤلاء هم الذين يؤكدون أنهم لا يعرفون ما إذا كانت الموارد الموجهة للمدرسة تختلس أم لا (43.4%) بينما جزء كبير من المستجوبين (56.6%) يؤكدون أن الموارد الموجهة للمدارس لا تختلس.

فيما يخص "الاستقلالية المالية للمدرسة" يرى 67.9% أن المدرسة لا يمكنها أن تقتني مستلزماتها مباشرة، مقابل 30.2%. من المهم ملاحظة التضاد في أجوبة رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ ما بين الأكاديميتين: فمستجوبو أكاديمية البيضاء يؤكدون بنسبة 81.3% أن المدرسة بإمكانها فعل ذلك، بينما مستجوبو أكاديمية مكناس تافاللت يقولون العكس بنسبة 89.2%⁽³⁵⁾.

ويتفقون فيما بينهم تماما (89%) في القول أن مدرستهم لا تتلقى أي مورد مالي من الحكومة بينما ليس لـ10% منهم أي رأي في الموضوع. لنذكر من جهة أخرى أن المدرسة لا تملك حسابا بنكيا (أو بريديا) خاصا بها، وهو ما يفسر غياب الأجوبة عن الأسئلة 19-24. ومع ذلك، فكل مدرسة مطالبة بإعداد تقاريرها المالية التي تسلمها للنيابة حسب 30.5% من المستجوبين أو للأكاديمية حسب 11.3%. بينما 40% من المستجوبين لا يعرفون.

حسب رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ فإن الأدوار موزعة بوضوح ما بين مختلف الفاعلين التربويين. فإدارة المدرسين تقع على مسؤولية المدير (96.2%). ولكن مسؤوليته أقل بالنسبة لتدبير المطاعم (51%). وبخصوص تسجيل الشكايات ضد المدرسين أو ضد الإدارة (43.4%). أو اقتناء الأدوات المدرسية (15.1%). أما بالنسبة لجمعية آباء وأولياء التلاميذ فتتحمل الإصلاحات الجزئية للبنائيات (66%) واقتناء الأدوات المدرسية (28.3%) وتسجيل الشكايات (24.5%). وفيما يتعلق بمراقبة النفقات المدرسية فتختلف بصدها آراء رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ: فالمدير هو الذي يتحمل مسؤوليتها (بالنسبة لـ34%). من طرف مجالس التدبير 17% بينما يرى 11.3% من المستجوبين أن جمعية آباء وأولياء التلاميذ هي المسؤولة. ويرى 11.3% من المستجوبين أن الأكاديمية هي المسؤولة عن هذه العملية. ويسود عدم اليقين أيضا لما يتعلق الأمر بخدمات مدرسية أخرى مثل النقل المدرسي. بما أن 83% من المستجوبين لا يعرفون من هو المسؤول.⁽³⁶⁾ أما بخصوص مسؤولية إعداد ميزانية المدرسة، فإن 22.6% من المستجوبين يؤكدون أن المسؤول هو مجلس التدبير. بينما يصرح 20.8% بأن المسؤول هو المدير. بينما 20% لا يعرفون.

وفيما يتعلق بالبنية الجديدة للمؤسسة المدرسية (مجلس تدبير المؤسسة المدرسية) فإن 90.6% من الرؤساء يؤكدون أن مدرستهم تتوفر على مجلس تدبير. أنشئ بالنسبة لـ64% من المدارس ما بين 2002 و2005. ويجب التأكيد أن 12.5% يؤكدون أنهم ليسوا أعضاء فيه (بينما هم أعضاء فيه قانونيا)، و8.3% يرون أن ليس لهم حق التصويت فيه و4.2% أنهم هم رؤساء هذه البنية (الرئيس القانوني هو مدير المدرسة).⁽³⁷⁾



وبصفة عامة، وكما هو الشأن بالنسبة للمديرين برهن رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ عن معرفة جيدة بتركيبة واختصاصات ونمط اشتغال مجلس التدبير. فهم يصرحون بنسبة 71% أن أعضائه يتراوحون ما بين 5 و10 أعضاء، ويرى 56.2% منهم أن الإناث غير موجودات أو يشكلن أقل من النصف، وأنه يعقد اجتماعاته مرتين في السنة (41.7%) والتي يحضرها جميع الأعضاء (31%) أو أكثر من النصف (41.7%) وأن قراراته تتخذ بالتوافق حسب 56.3% وبالتصويت حسب 28.2% من المستجوبين. ويؤكد 68.8% أن مجلس التدبير مكون على قاعدة الانتخابات، بينما يرى 17% أنه نتيجة الدمج ما بين الانتخابات والتعيينات، وأن أعضائه لا يتقاضون أي تعويض (87.5%). وما يقارب 69% و38% من رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ مقتنعون أن مجلس التدبير مطلع جيدا على اختصاصاته وعلى الإمدادات المالية الواردة

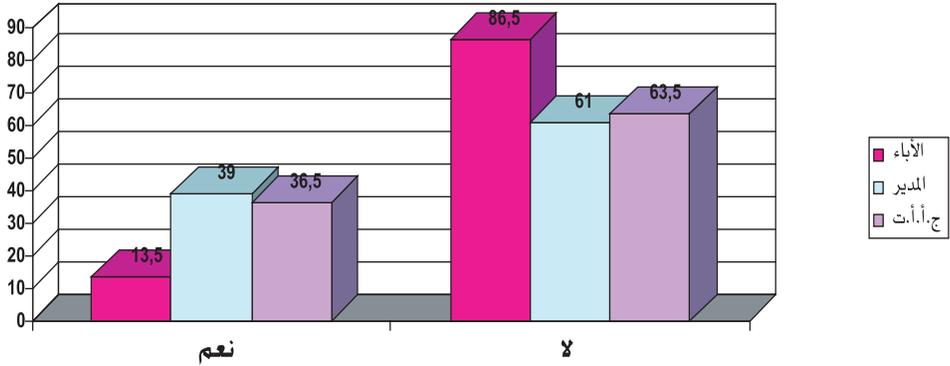
للمؤسسة. مقابل 21% و22.6% .

وحسب 85.4% من المستجوبين. لم يستفد أعضاء هذا المجلس من أي تكوين في التدبير المالي. ويعتقد 69% بأن مجلس التدبير مفيد للمدرسة. مقابل 8.4% يرون أنه غير مفيد أو غير مفيد بالمرّة. بينما لم يعبر 8.3% عن أي موقف.

4. إشراك الآباء، الإخبار والحصول على المعلومات: المشاركة هي أولا الحصول على المعلومات

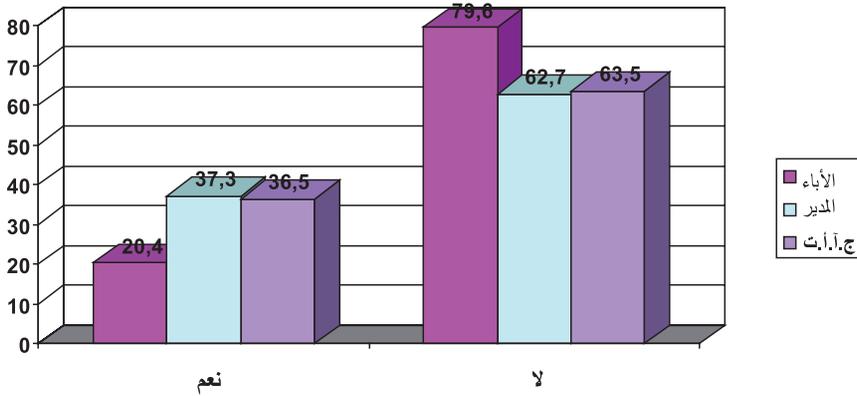
كشفت البحث عن ضعف مشاركة آباء وأولياء التلاميذ في تدبير المدارس وكذا ضعف تأثيرهم على القرارات التي تتخذ داخل هذه الأخيرة

ترسيمة 5: إشراك الآباء في تدبير المدرسة



وهكذا يصرح 86.5% من الآباء أنهم لا يشاركون في تدبير مدرسة أبنائهم. وهو نفس رأي المديرين (61%) ورؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ (63.5%). وانطلاقا من ذلك. فإن أثرهم على القرارات المتخذة داخل المدرسة يظل ضعيفا جدا كما تبين ذلك الترسيمة التالية:

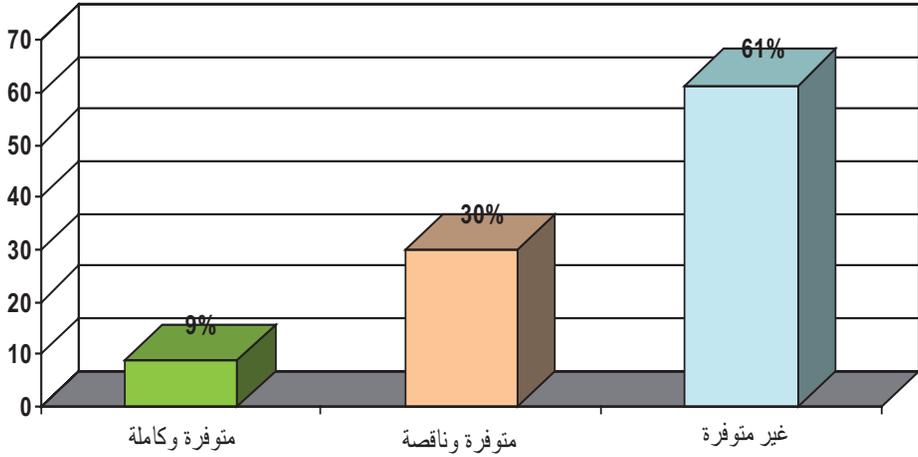
ترسيمة 6: تأثير الآباء على قرارات المدرسة



ما يقارب 80% من الآباء يعترفون بعدم تأثيرهم على قرارات المدرسة مقابل ما يقرب من 63% من المديرين و63% من رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ الذين يشاطرونهم نفس الرأي. هذه المشاركة الضعيفة للآباء تفسر بأسباب مختلفة ومن بينها تصورهم الخاص لدورهم في نمط اشتغال المؤسسة المدرسية. وعدم حصولهم على المعلومات. خصوصا حول الوسائل البيداغوجية والمالية التي توضع رهن إشارة المدارس. وفي هذا الصدد. من المهم التأكيد على مشكل جودة نظام المعلومات ذاته. وخاصة المعلومات المالية سواء المتعلقة بالمدارس أو بالنيابات. وما كشف عنه البحث بخصوص هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة.

لم يتم تقديم أي معطى حول المبالغ المكونة للميزانية بالنسبة لسنوات 2005-2007. ولا عن مصدرها (وزارة التربية الوطنية. الأكاديميات. النيابات أو مصادر أخرى). ولا عن توزيعها كما لم يتم فحص السجلات المالية للمدارس. وبالمقابل. فنسبة الأجوبة دالة جدا لما يتعلق الأمر بالمصدرين الأساسيين للتمويل المباشر للمدارس. أي رسوم التسجيل بالتعاون مع المدرسة ورسوم الانخراط بجمعية آباء وأولياء التلاميذ. كما ان جميع الأجزاء المتعلقة بتمويل المدارس من طرف النيابات الإقليمية والموارد العينية التي تلقتها المدرسة. والجزء الخاص بنفقات المدرسة لم تقدم بصدها أية أجوبة. نسجل فقط إجابة مستجوب إلى 3 مستجوبين عن كل سؤال من هذه الأسئلة. وهو الأمر الذي لا نغنى له بالنسبة لتحليل الموارد المخصصة من طرف النيابات للمؤسسات المدرسية. وتلخص الترسيم التالية حالة التوثيق الخاص بحسابات المدارس التي شملها البحث.

ترسيمة 7: الوثائق المتعلقة بمالية المدارس

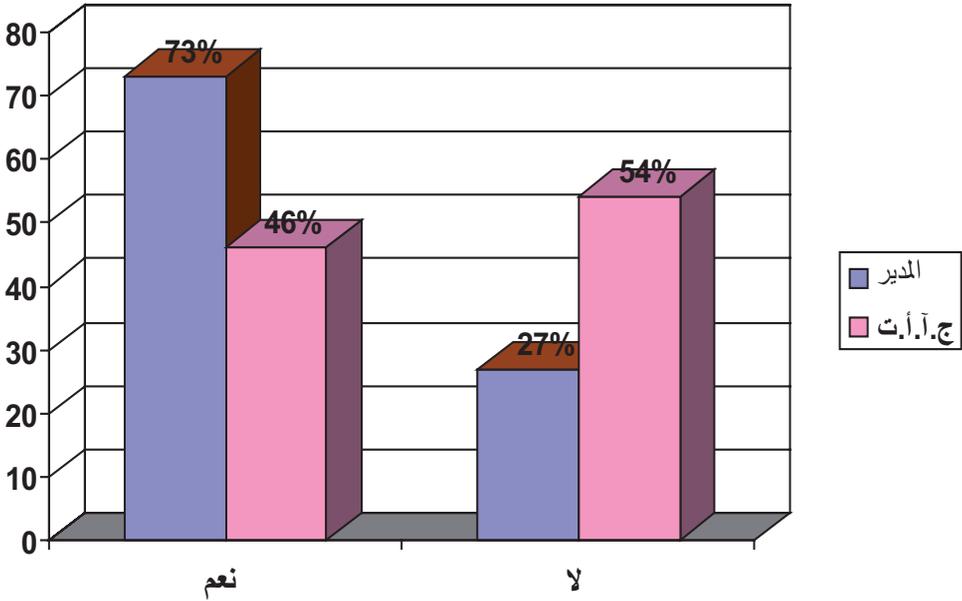


وهكذا لم يسمح غياب الوثائق المالية في المدارس بالجواب عن الأسئلة المتعلقة بموارد التمويل (وهذه هي وضعية 35 مدرسة من 57، أي 61.4%) ولا عن الموارد العينية (36 مدرسة من 58 أي 62.1%) ولا عن إنفاقها (36 مدرسة من 57، أي 63.2%). أما النسبة المئوية بالنسبة للوثائق التي تحتوي على جميع المعلومات الضرورية للمء الجداول المطابقة لها⁽³⁸⁾ فهي على التوالي 8.8% (5 مدارس)، 13.8% (8 مدارس)، و8.8% (5 مدارس). وبالمقابل، فالنسبة أكثر ارتفاعا بالنسبة للوثائق التي لا تتضمن جميع المعلومات الضرورية: ما يقرب من 30% من المدارس كانت تتوفر على وثائق ناقصة والمتعلقة بملاء جدول مصادر التمويل، و24.1% (14 مدرسة) و28% (16 مدرسة) كانت تتوفر على وثائق لا تتضمن كل المعطيات للمء جداول الموارد العينية ونفقات المدارس على التوالي.



بصفة عامة. فالمشاكل التي اعترضت جميع المعطيات المتعلقة بميزانية المدرسة تتعلق أساسا بعدم توفر الوثائق في 35.6% من المدارس، وبنقصها في ما يقرب من 41% من المدارس أو عدم الوصول إليها بالنسبة لـ 34% من المدارس. وهذا بالرغم من أن المديرين ورؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ يؤكدون بنسبة 73%⁽³⁹⁾ و46%⁽⁴⁰⁾ على التوالي. أن للمدرسة وثائق تخص الحسابات المالية.

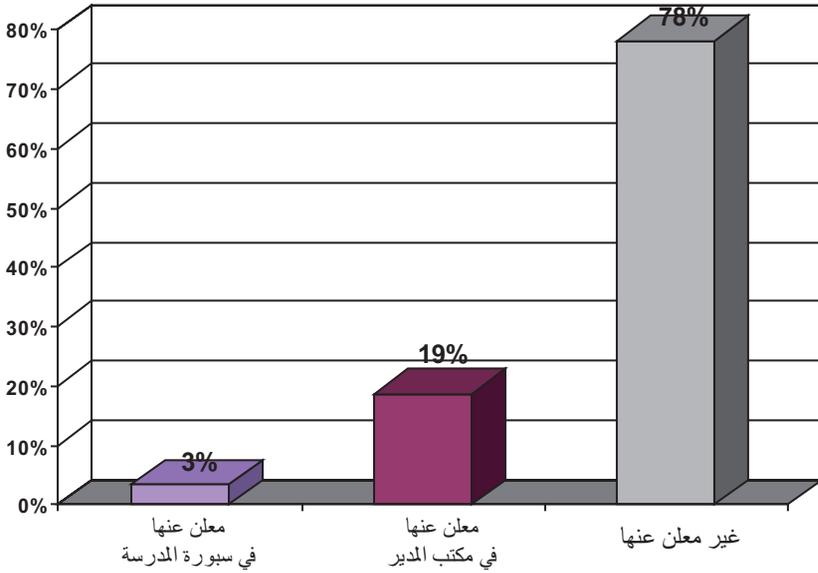
ترسيمة 8: للمدرسة وثائق تخص الحسابات المالية



وبكل وضوح، فإن التدبير المالي للمدارس الابتدائية يعرف مشاكل حقيقية تتعلق بالمحافظة على الوثائق الخاصة بالتحويلات المالية (وبالتهبات العينية) وإدارة سجلات الحسابات، وأيضاً مشاكل تخص إعلان المعلومات بهذا الصدد.

ولقد تأكد هذا الأمر من طرف الباحثين أنفسهم الذين لاحظوا أن 78% من المدارس التي تمت زيارتها لا تعلن أية معلومات عن ميزانيتها، و18.6% منها تعلنها في مكتب المدير، و3.4% فقط تعلنها في سبورة الإعلام الخاصة بالمدرسة (مدرستان من 59) كما توضح الترسيمة التالية ذلك.

ترسيمة 9: الإعلان عن المعلومات الخاصة بميزانية المدرسة

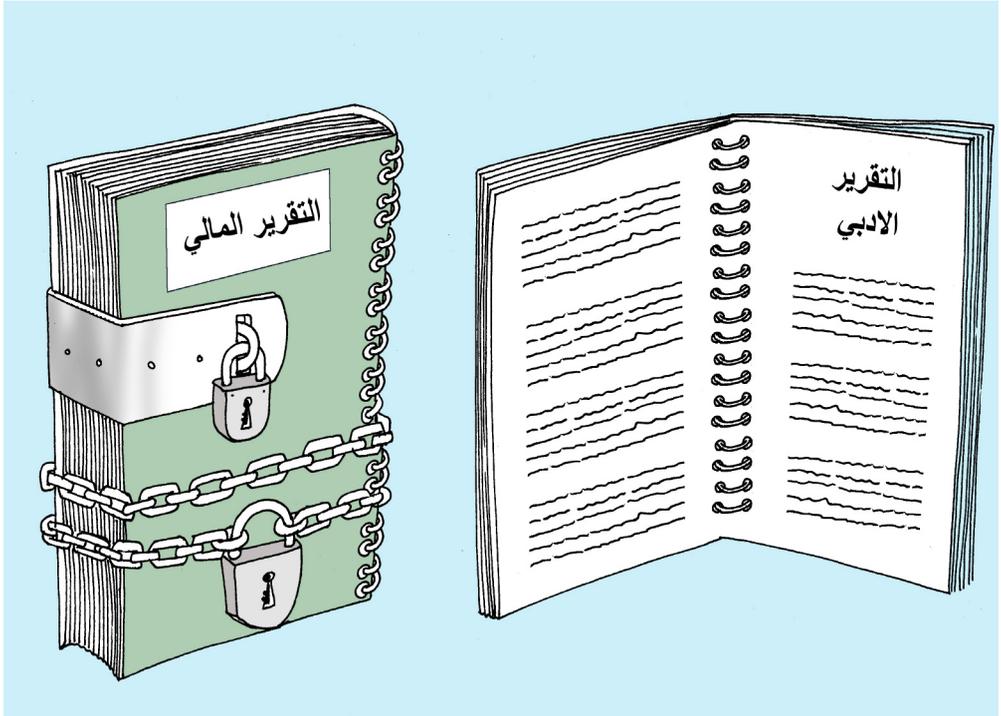


هذا النقص في الإعلان عن المعلومات يجد تفسيره في غياب تقليد في هذا الاتجاه، وأيضا في التصور الذي يمكن أن يكون لدى المديرين عن حق الآباء في الحصول على المعلومات. فحسب 56.8% من المديرين (63.6% من مديري المدارس القروية) لا يمكن للآباء الحصول على المعلومات المتعلقة بمالية المدرسة. ويمكن تفسير هذا الرأي بكون الأغلبية الساحقة من الآباء خاصة في الوسط القروي أميون وبالتالي غير قادرين، في نظر المديرين على قراءة الوثائق المتعلقة بالحسابات. لكن رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ لا يرون نفس الرأي، ويصرحون أن 66.7% من الآباء يمكنهم الوصول إلى الوثائق المالية للمدرسة (وتصل هذه النسبة إلى 80% و90% في الوسط الحضري).

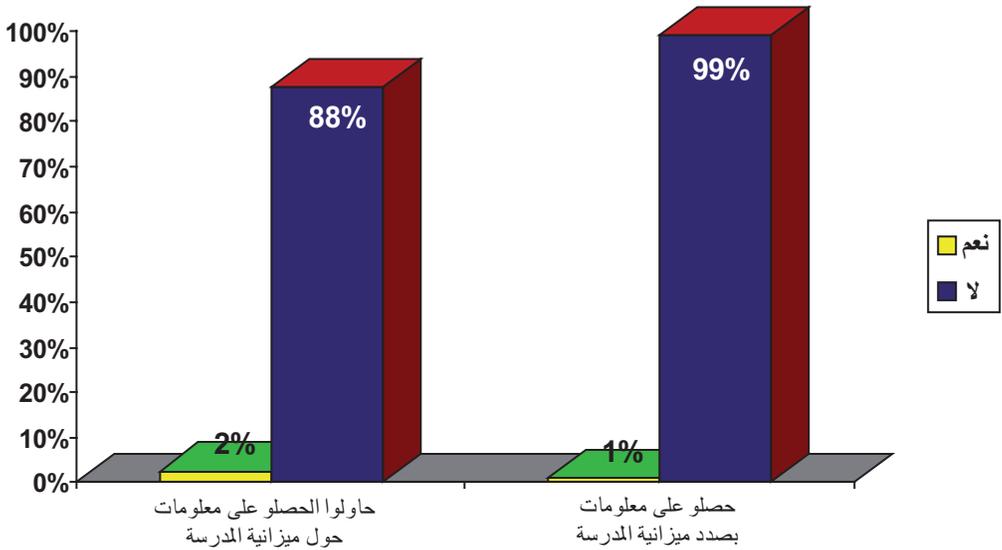
وتكمن المفارقة في أن الآباء لا يعانون وحدهم من النقص في المعلومات، فالمديرون أنفسهم يعترفون بنسبة 93.3% أنهم لا يعرفون مبلغ الموارد المخصصة لمدارسهم، و60% منهم يصرحون أنهم لا يعلمون متى تخصص تلك الموارد لمدارسهم⁽⁴¹⁾، ويقر رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ بنسبة 92.5% أنهم لا يخبرون بمبلغ الموارد المخصص لمدارسهم، و27.9% لا يتم إخبارهم متى ستحول إليهم هذه الموارد. بل حتى المسؤولين الماليين في النيابات والذين

هم نظريا في موقع يسمح لهم بالوصول للمعلومات المالية. فإن 60% منهم يجيبون أنهم لا يعرفون مبلغ الموارد المخصص للمدارس الابتدائية. ولكنهم يخبرون (73.3%) حينما ترسل هذه الموارد إلى مدارس النيابة⁽⁴²⁾.

في هذه الظروف. يتضح أن الوصول للمعلومات الخاصة بمالية المدارس صعب جدا بالنسبة لآباء التلاميذ. ولقد صرحت جميع الأسر المستجوبة أنها لم تحصل أبدا على معلومات تخص مالية مدارس أبنائهم (99%). ومن بينهم 93.2% لم يحاولوا الحصول عليها لأن ذلك لا يهمهم (76%) أو لا يعرفون أن ذلك ممكن (12.5%). ومن بين 1% الذين حصلوا على المعلومات (وهو ما يمثل حوالي 10 أسر من 1040 التي شملها البحث) فقد حصلوا عليها إبان اجتماع لجمعية آباء وأولياء التلاميذ (45.5%). ومن مجلس التدبير (36.4%) أو من طرف مدير المدرسة (18.2%).⁽⁴³⁾



ترسيمة 10: وصول الآباء للمعلومات المالية الخاصة بالمدارس



وأخيرا، من الدال جدا أن نلاحظ أنه حين يكون باستطاعة الآباء الحصول على المعلومات المالية للمدرسة،

فإنهم لا يحاولون ذلك (315 مستجوبا من 316). كما أنهم لا يحاولون الحصول على المعلومات بهذا الصدد سواء كانت لهم إمكانية الحصول عليها أم لا. لأن ذلك لا يهتمهم (73%). والأمر المحير ان هذه النسبة أكثر ارتفاعا (81%) عندما يكون بإمكانهم التوصل لمعلومات بصدد ميزانية المدرسة.

5. مشاكل الرشوة وهدر المال العام

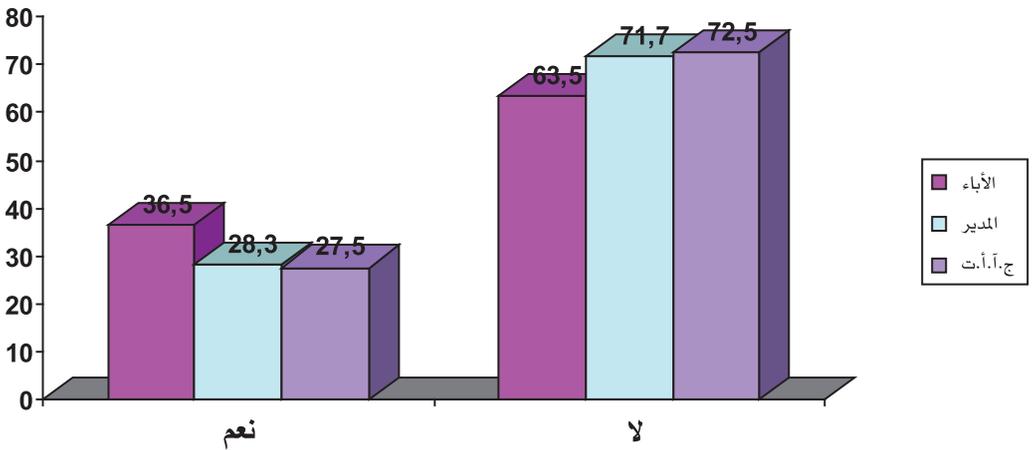
بالنسبة لهذا السؤال، فقد كشف البحث عن نتائج معتدلة:

- نسبة ضئيلة من المستجوبين تعترف أنها أدت مبالغ غير رسمية أو غير شرعية. كما هو الشأن بالنسبة ل 1% من الأسر و 2% من رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ. ومدير واحد.
- اغلب المستجوبين يعتبرون أن الرشوة واختلاس المال العام تظل مشاكل هامشية في السلك الابتدائي

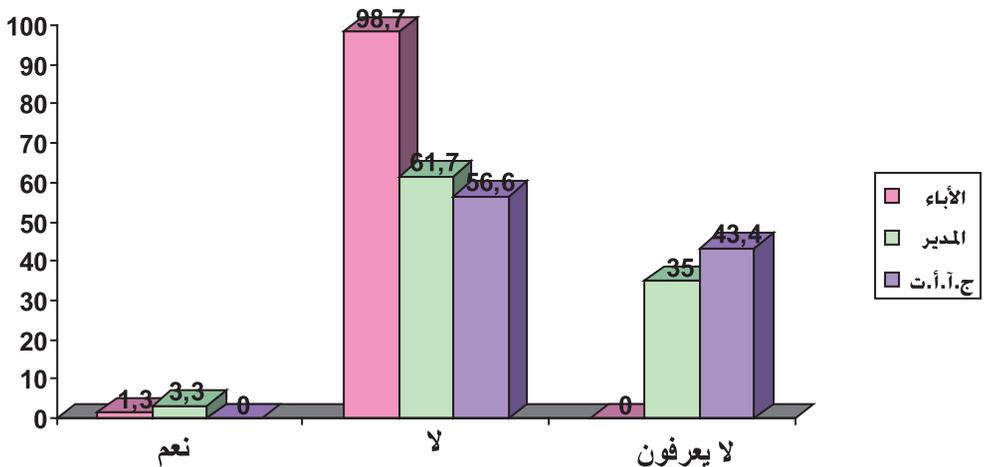
- وبالمقابل فإن جزءا كبيرا من المستجوبين يعتبرون أن هذه الظواهر تمثل مشاكل حقيقية في البلد.

وكما يتضح من خلال الترسيمة التالية فإن الأغلبية الساحقة من المستجوبين يرون أن النظام المدرسي. والمدرسة الابتدائية على وجه الخصوص. لا يعاني من ممارسات الرشوة. ... ومن اختلاس المال العام.

ترسيمة 11: الرشوة النظام المدرسي...



ترسيمة 12: اختلاس المال العام في النظام المدرسي



بالنسبة لبعض حالات الرشوة واختلاس المال العام التي أشار إليها المستجوبون فالجدول التالي يقدم فكرة عنها.

جدول 4: حالات الرشوة واختلاس المال العام في المدارس

حالات الاختلاس		حالات الرشوة		أنواع المدارس
عدد الحالات	عدد المدارس	عدد الحالات	عدد المدارس	
1	1	3	3	جيدة
2	2	6	5	حسنة الجودة
6	3	12	5	متوسطة
4	3	8	5	متريفة
13	9	29	18	المجموع

وهكذا تمت الإشارة إلى 29 حالة ارتشاء و13 حالة اختلاس للمال العام من طرف المستجوبين. ولقد حدث ثلثا هذه الحالات في نوع المدارس المتوسطة والمتريفة: 20 حالة رشوة من 29 المشار إليها و10 حالات اختلاس من 13 حالة المعلنة تمت في مدارس تشتغل في ظروف هشة.

وهناك نتيجة أخرى هامة يجب الإشارة إليها: العدد الأكبر من حالات الرشوة واختلاس المال العام حدث في المدارس التي لا تتوفر على مجلس تدبير. فمن بين الـ18 مدرسة المعنية، هناك 3 مدارس فقط تتوفر على مجلس تدبير. ونفس الأمر فيما يخص المدارس التسعة التي عرفت اختلاس المال العام. فهناك مدرسة واحدة من بينها هي التي تتوفر على مجلس تدبير. وهو ما يدفع إلى الافتراض أنه من الأرجح أن وجود مجلس تدبير المؤسسة يمكن أن يشكل حماية ضد تكاثر هذا النوع من الممارسات. وبالمقابل فإن وجود جمعيات آباء وأولياء التلاميذ لا يمنع من ظهورها: فمن بين الـ29 حالة رشوة المعلنة، وقعت 21 منها في مدارس تتوفر على جمعية آباء وأولياء التلاميذ. ونفس الشيء نجده بالنسبة لحالات اختلاس المال العام، فمن بين 13 حالة معلنة، وقعت 10 منها في مدارس تتوفر على جمعية آباء وأولياء

التلاميذ وفيما يخص الجواب الذي قال بأن "الرشوة هي مشكل جدي في هذا البلد" فإن آراء الآباء المستجوبين غير موحدة بصدده: ف39.1% منهم متفقون مع هذا الرأي تماما. مقابل 39.4% غير متفقين. و21.5% ليس لهم موقف محدد. وإذا أضفنا هذه النسبة الأخيرة إلى نسبة الذين لا جواب لهم (تقريبا 20% ⁽⁴⁴⁾) يمكن القول أن هذه المسألة لازالت من الطابوهات وتظل مسألة تكتسي حساسية على الأقل بالنسبة للمواطنين البسطاء. ومع ذلك فإن هذا لم يمنع نسبة هامة من المستجوبين من اقتراح محاربة الرشوة كأول فعل يجب القيام به لتحسين النظام المدرسي ونظام الحكامة بصفة عامة.

وفيما يخص مسألة الرشوة. وحتى وإن كان ما يقارب 92% من المديرين يعتبرون أنها مشكل جدي بالمغرب فإن أغلبية المديرين يرون أن النظام المدرسي يظل بعيدا عن التأثير بالرشوة (63.3%) و28.9% منهم مقتنعون بأن هذا النظام قد أصيب بداء الرشوة.

أما بالنسبة لرؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ فيشاطرون بنسبة 98% الرأي القائل بأن الرشوة مشكل جدي في المغرب ولكنهم لا يذهبون في معظمهم إلى أن الرشوة قد طالت النظام المدرسي. ف58.8% منهم يعترضون على ذلك. مقابل 27.4% يتبنونه.

يبدو لنا أن هذه القضايا لا زالت حساسة جدا. بل هي في نطاق واسع طابوهات ولقد برز الطابع المميز لهذه القضايا عبر الاقتراحات المعبر عنها من طرف مختلف الفاعلين. ويمكن بذلك إبراز التناقض ما بين عدم ذكر الرشوة كأول مشكل تواجهه المدارس. واعتبار محاربة الرشوة أول إجراء ذا أولوية سواء عند أرباب الأسر أو المديرين. يمكن تقديم تفسيرين لهذا الموقف: 1. فالرشوة تعتبر مشكلا جديا بالنسبة للبلد. لكنه يظل هامشيا في النظام المدرسي نظرا لضعف الرهانات المالية في مدارس بدون إمكانيات (الرشوة توجد في مكان آخر). 2. لا تملك المدارس إلا إمكانيات جد ضئيلة لا يتم التوصل بها بسبب نظام وبنيات تدبير وإجراءات متابعة ومراقبة مختلة. ⁽⁴⁵⁾



6. مواقف عامة والأعمال ذات الأولوية التي يجب القيام بها

بالنسبة للأجوبة العشر المقترحة على المستجوبين لتحصيل آرائهم بصدها فإن النتائج تكشف عن آراء الأسر والمديرين الماليين للنيابات بصدد المدرسة ونمط اشتغالها وتدبيرها ونظام الحكامة بصفة عامة. وهكذا فـ98% من أرباب الأسر متفقون أو متفوقون كليا بأن التعليم الابتدائي مهم بالنسبة للحكومة وبالمقابل فهم بالأحرى متحفظون فيما يخص وجود الرشوة في النظام المدرسي. فـ36.5% يشاطرون هذا الرأي مقابل 50% لا يتقون بتاتا مع هذا الجواب. ويرى جزء كبير من المستجوبين (74.2%) أن جودة التعليم انخفضت فعليا مقابل 18.6% لا يعتقدون ذلك. ومن المفارقات أن 46.3% راضون عن التعليم الأساسي المقدم لأبنائهم (مقابل 34%). ويمكن تفسير ذلك بالطابع الذاتي لجواب من هذا القبيل: فالآباء يرفضون الخط من قيمة مؤسسات أبنائهم.

وبخصوص تأثير الآباء على قرارات المدرسة نجد أن 20% فقط من المستجوبين مقتنعون بذلك مقابل 61% غير مقتنعين بتاتا. بينما يرى 51% أن شكايات الآباء تأخذ بجدية بينما يرى 32.5% العكس. أما فيما يخص سهولة الوصول للمعلومات المالية الخاصة بالمدرسة فإن 79% من الآباء المستجوبين لا يعتقدون ذلك مقابل 6% فقط الذين هم غير مقتنعين بذلك. وهذا يمكن أن يفسر رأيهم المتعلق بجودة تدبير المؤسسة المدرسية لأبنائهم: ف68% يرون أنها لا تخطى بتدبير جيد مقابل 14% يرون العكس. وفضلا عن ذلك، فإن الأغلبية الساحقة من الآباء المستجوبين (64%) مقتنعون أن المدرسة تستفيد من دعم النيابة الإقليمية مقابل 13% فقط غير متفقين مع ذلك، و23% لا يعرفون.

ويقدم الجدول التالي تركيبا للأعمال الرئيسية المقترحة من طرف أرباب الأسر المستجوبين مصنفة تنازليا حسب الأهمية (حسب نسبة المستجوبين)

جدول 5: الأعمال ذات الأولوية المقترحة من طرف الأسر

	العمل الأول	%	العمل الثاني	%	العمل الثالث	%
1	مكافحة الرشوة	31%	مكافحة الرشوة	27.3%	الإعفاء من رسوم التمدرس	12%
2	تحسين جودة التعليم	16.2%	تحسين جودة التعليم	18.5%	برمجة الدروس صباحا ومساء	10%
3	برمجة الدروس صباحا ومساء	11.2%	برمجة الدروس صباحا ومساء	10.6%	تجهيز المدرسة	8.6%
4	تجهيز المدرسة	9.4%	تجهيز المدرسة	9%	مراقبة المدرسين	7.4%
5	مراقبة المدرسين	7%	الإعفاء من رسوم التمدرس	8.5%	تقديم دروس الدعم مجانا	5%

نلاحظ أن محاربة الرشوة تأتي في المرتبة الأولى في العاملين المقترحين الذين يحظيان بالأولوية بـ31% و27% على التوالي. أما الأعمال المقترحة الأخرى من طرف الآباء المستجوبين فتتعلق أساسا بتحسين جودة المدارس والخدمات المدرسية مثل تجهيز المدارس وتعديل استعمال الزمن المدرسي⁽⁴⁶⁾ ومراقبة المدرسين⁽⁴⁷⁾. ويعبر الآباء أيضا عن الحاجة لدعم اجتماعي على شكل إعفاء من رسوم التمدرس. ويعبرون عن ذلك أيضا بصفة هامشية على شكل الحاجة لدعم بيداغوجي لأطفالهم المتدربين (الدعم المجاني).

أما بخصوص رأي المديرين بصدد الأجوبة التي اقترحت عليهم فإنهم يشاطرون جميعا فكرة أن التعليم الابتدائي مهم بالنسبة للحكومة. ولكنهم يعترفون بنسبة 86.7%⁽⁴⁸⁾ أن جودة التعليم ومستوى التربية في انخفاض (مقابل 6.7% يرون العكس تماما). وهو أكثر دقة فيما يتعلق بجودة التعليم المقدمة من طرف مدارسهم: ف47.4% يعتبرونه مرضيا مقابل 42.2%. فضلا عن ذلك فإن ما يقارب نصف المديرين المستجوبين ليسوا مقتنعين بأن الآباء بإمكانهم التأثير على قرارات المدرسة (مقابل 37.3) حتى وإن صرحوا بنسبة 51% أن شكاياتهم لا تأخذ بجدية (32.5% يرون العكس) ويعتبرون مع ذلك. أن الوصول للمعلومات المتعلقة بالموارد المخصصة لمدارسهم ليس سهلا بالمرّة (59.5%). مقابل 27.7% يرون العكس. وفيما يخص إشراك الآباء في تدبير المدرسة: فإن 51% من المديرين عبروا عن رفضهم لهذا الجواب. بينما 39% يصرحون أن الآباء يشاركون في تدبير مدرستهم. و10% لهم موقف غامض.

ووجد أن 80% مقتنعون أن مدرستهم تحظى بتدبير جيد. مقابل 8.4% فقط يرون العكس. بالرغم من انها غير مدعمة من طرف النيابة الإقليمية كما يؤكد 46.7% من المستجوبين.

ويقدم الجدول التالي تركيبا لمجموع الأعمال الثلاثة الأساسية المقترحة من طرف مديري المدارس لتحسين الخدمات التربوية لمدارسهم.

جدول 6: الأعمال ذات الأولوية المقترحة من طرف المديرين

العمل الأول	%	العمل الثاني	%	العمل الثالث	%
1	تكوين المدرسين	48.3%	تكوين المدرسين	36.5%	تكوين المدرسين
2	مراقبة المدرسين	12.1%	مراقبة المدرسين	23.1%	مراقبة المدرسين
3	النقص من عدد التلاميذ في المدرسة	10.3%	النقص من عدد التلاميذ في المدرسة	9.6%	تأهيل الإدارة المدرسية
4	تأهيل الإدارة المدرسية	6.9%	تأهيل الإدارة المدرسية	5.8%	تأهيل الإدارة المدرسية

نستنتج من هذا الجدول أنه بالنسبة للمديرين فالأعمال التي يجب القيام بها كأولويات لتحسين أداء وعطاء مؤسساتهم تتعلق بتحسين خدمات الهيئة التعليمية عبر التكوين والمراقبة. وبالرغم من أن الأسئلة المتعلقة بتأهيل وانضباط وتغيبات المدرسين لم تحتل صدارة المشاكل المذكورة من طرف المديرين فإنها تشكل اهتماما أساسيا لما يتعلق الأمر باقتراح أعمال ملموسة للرفع من نتائج المؤسسة المدرسية. فحل مشاكل تدبير أعداد التلاميذ وكذا تأهيل الإدارة التربوية تشكل أيضا جزءا من الأعمال الرئيسية ذات الأولوية المقترحة من طرف رؤساء المؤسسات التي شملها البحث. ويبدو أن هؤلاء يشككون في تأثير اللامركزية على نقل الأموال إلى المدرسة ولا نجد إلا 26 مديرا من بين 60 (9 في الوسط القروي و 17 في الوسط الحضري) هم الذين أجابوا على هذا السؤال المفتوح الأخير:

• يرى 30% أنه لم يكن لها أي تأثير (33.3% في الوسط الحضري و 29.4% في الوسط

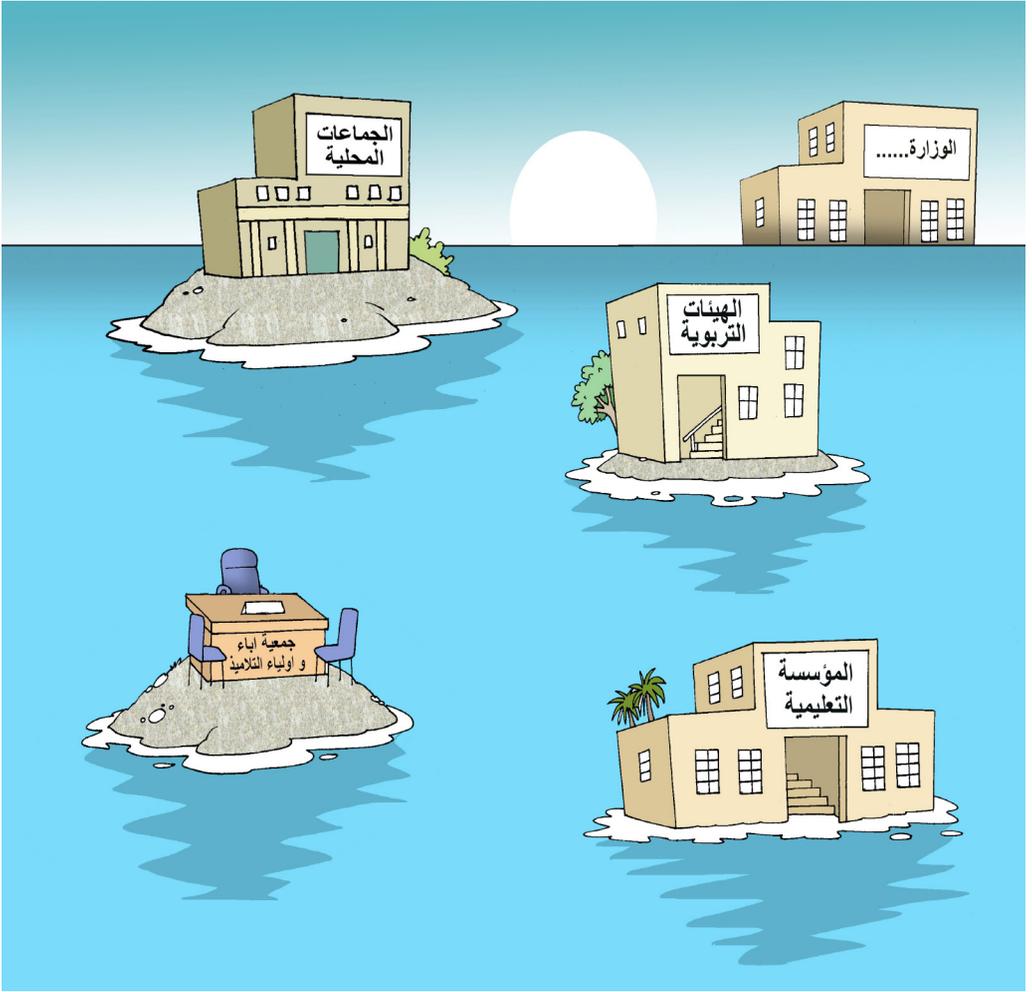
القروي)

• ويرى 19.2% أنه كان لها تأثير إيجابي (22.2% في الوسط الحضري و17.6% في الوسط القروي)

• ويرى 34.6% أنها قادرة على ضمان استقلالية المدارس (33.3% في الوسط الحضري و35.3% في الوسط القروي)

وكما هو الشأن بالنسبة للمديرين والمسؤولين الماليين للنيابات فإن جميع رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ متفقون تماما مع الجواب المؤكد على أهمية التعليم الابتدائي بالنسبة للحكومة كما أن 81,3%⁽⁴⁹⁾ منهم يشاطرونهم فكرة تدني جودة التعليم بينما 7,8% ليسوا متفقين مع هذه الفكرة بتاتا. وهم اقل عددا للقول على ان التعليم الاساسي لمدرستهم مرض: إذ أن 52% يشاطرونهم الراي . بينما نجد 31,6% منهم لا يرون ذلك. أما بخصوص تأثير الآباء على قرارات المدرسة فإن 50% ليسوا مقتنعين بذلك. مقابل 31,6% مقتنعين بذلك. و13,5% لهم موقف مرتاب: مع أن أغلبية كبيرة (75%) تصرح ان شكايات الآباء تأخذ بجدية مقابل 19,2% يرون العكس.

وبخصوص الوصول للمعلومة المالية للمدرسة فإن 57,5% لا يعتقدون ذلك. بينما 29% هم مقتنعون. أما بخصوص إشراك الآباء في تدبير المؤسسة فإن 36.6% يشاطرون هذا الرأي و44.3% ليسوا متفقين معه بتاتا. وحوالي 77% من رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ مقتنعون أن مدرستهم تسير بطريقة جيدة مقابل 8% يرون العكس و15.4% لهم موقف غامض. بالرغم من أنها غير مدعمة بما فيه الكفاية من طرف النيابة (حسب 54.2% بينما 35.4% يرون العكس).



الفصل III . خلاصات وتوصيات

بصفة عامة، فإن تحليل النظام التعليمي الابتدائي بالمغرب وتحليل بنيات وآليات تمويله وكذا نتائج البحث الذي شمل مختلف الفئات المستهدفة يخول لنا استخراج العناصر الرئيسية المكونة للخلاصات التالية وبعض التوصيات.

الخلاصات الرئيسية:

تعاني المدارس العمومية المغربية من صعوبات بيداغوجية عديدة، ونقص هائل في البنيات التحتية وخلل في تدبير مواردها البشرية والمالية. ولقد نتجت هذه الصعوبات في جزئها الأكبر عن الاختلالات الملاحظة في نظام حكامه القطاع⁽⁵⁰⁾.

ففيما يخص المشاكل الرئيسية التي تمت مواجهتها في المدارس، نلاحظ أن المشاكل والصعوبات الأربع التي أشارت إليها كل فئات المستجوبين هي كلفة المدرسة بالنسبة للآباء، غياب المرافق الصحية، تدهور البنيات والنقص في الأدوات والتجهيزات المدرسية بالنسبة للتلاميذ. وبالمقابل فإن المشكل الخامس الرئيسي يكمن حسب الآباء في تغيبات المدرسين، في الوقت الذي يثير فيه المديرون ورؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ النقص في الكتب المدرسية بالنسبة للمدرسين.

أما فيما يخص آليات التحويلات المالية فهي مسألة تتميز بغموض كبير حسب أجوبة جميع المستجوبين، سواء فيما يتعلق بمعرفة مالية المدارس والنيابات أو فيما يتعلق بتحديدات دقيقة لمسؤوليات التدبير المالي ودور النيابات المدرسية (إدارة المدرسة، مجلس التدبير، جمعيات الآباء) في هذا التدبير. ويتضح ذلك عند فحص الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالوصول للمعلومات المالية. فحينما يصرح 99% من الآباء المستجوبين أنه لا يمكنهم الوصول للمعلومات المالية الخاصة بمدرسة أبنائهم، ويصرح 93.3% من المديرين، و92.5% من رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ أنهم لا يعرفون المبالغ المخصصة لمدارسهم، وأنه حتى حينما يتم نقل الموارد المالية،

فإنهم لا يخبرون بذلك. يصبح واضحا أن مجموع الفاعلين التربويين المحليين يقصون عمليا من عملية التمويل ولا يلعبون إلا دورا هامشيا على هذا المستوى.

بل إن 60% من المسؤولين الماليين في النيابات يؤكدون أنهم لا يعرفون مبلغ الموارد المالية المخصصة لنياباتهم. وأكثر من ربعهم (27%) يصرحون أنهم لا يخبرون لما ترسل تلك الموارد لنياباتهم. فهذا النقص الكبير في شفافية تدبير أموال المدارس تم تأكيده أيضا عن طريق اقتناع المسؤولين على مستوى المدارس والنيابات بأن الآباء (خصوصا في المدارس القروية) لا يمكنهم الإطلاع على الحسابات المالية للمدرسة وأنهم لا يملكون أية معلومات بصدد ميزانية النياية. وتصل نسبة المديرين بصدد هذه المسألة إلى 57% و67% بالنسبة لرؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ و86.7% بالنسبة للمسؤولين الماليين في النيابات. ويزداد غياب الشفافية هذا تفاقما بسبب غياب التكوين في التدبير المالي: ف77% من المديرين المستجوبين و89% من رؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ و56% من المسؤولين الماليين في النيابات لم يستفيدوا أبدا من هذا النوع من التكوين.

وفيما يتعلق بدور مجلس تدبير المؤسسة المدرسية وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ. فتبين الأجوبة المقدمة خصوصا من الآباء أنهم يعرفون جيدا جمعيات آباء وأولياء التلاميذ أكثر مما يعرفون مجلس التدبير الذي هو بنية أنشأت حديثا. وفي الواقع رغم أن القرار الوزاري المؤرخ في 17 يوليوز 2002 والمتعلق بنظام المؤسسة المدرسية يحدد تركيبة مجلس التدبير واختصاصاته فإنه يظل بنية مجهولة فيما يخص اختصاصاته ونمط اشتغاله. ويظل بالخصوص غير إجرائي خصوصا فيما يتعلق بكل ما له علاقة بالتدبير المالي للمؤسسات المدرسية ومراقبة هذا التدبير. فضلا عن ذلك، فإن إجراءات وآليات المتابعة والمراقبة لا تشتغل بشكل سليم مثل زيارات التفتيش من طرف المصالح المركزية أو النيابات والأكاديميات والتي تدخل في مجملها في إطار الزيارات الروتينية والتي تهدف بالأحرى إلى مراقبة المدرسين. ونشير على أن مدرسة حضرية واحدة بالدار البيضاء تلقت زيارة تفتيش لمسؤول من وزارة المالية لمراقبة محاسباتية. كما نسجل أيضا ضعف نسبة الشكايات الموجهة من مختلف فئات المستجوبين. وهذا الأمر يفسر ربما الأمر السابق. فننادا ما يقدم الآباء والمديرون ورؤساء جمعيات آباء وأولياء التلاميذ شكايات عندما تواجههم مشاكل في مؤسساتهم وحتى حينما يقومون بذلك، فغالبا ما تبقى بدون جدوى.

يمكن القول أن هذا البحث سمح بتحديد المشاكل الأساسية التي يعاني منها تدبير مالية المدارس العمومية المغربية. ولقد بين أن المشاكل الرئيسية التي تعاني منها المدرسة هي ضعف البنية التحتية والنقص في الدعم الاجتماعي للآباء للمساعدة على التمدرس، ومشكل الانقطاع المبكر عن الدراسة والخلل في نظام حكمة تدبير القطاع.

إضافة إلى أن مشكل حكمة النظام المدرسي يعاني من الصعوبات التي تعيق إقامة نظام تدبير لا مركزي فعال. إن عملية اللامركزية لم تستكمل بعد. كما أن نقل اختصاصات الإدارة المركزية إلى الأكاديميات، خصوصا الاختصاصات المالية، يترجم إلى حد الآن بغياب الشفافية والوضوح بالنسبة لأغلبية الفاعلين التربويين. ومن الواضح أن غموضا كبيرا يسوم ما يتعلق بتحديد المسؤوليات ما بين الإدارة المركزية والهياكل الجهوية والإقليمية. وانطلاقا من ذلك، فإن عملية اللامركزية لم تترجم بتبسيط مساطر التمويل (العديد من الفاعلين يعتقدون العكس). وفي جميع الأحوال لم تترجم بتحسين الإمكانيات المالية للمدارس الابتدائية.

ومن جهة أخرى، فإن المؤسسات المدرسية لا تتوفر عمليا على أية استقلالية كما انه ليس لمديرها إلا هامش حركة جد ضيق لتدبيرها بفعالية وإجّاح مشاريعهم. بل حتى ان هيئات مثل جمعيات آباء وأولياء التلاميذ ومجالس تدبير المؤسسات المدرسية، والتي يفترض فيها أن تقوم بدور رئيسي في تدبير المدرسة يتضح في أغلب الأحيان أنها مجرد بنيات شكلية وليسست إجرائية بسبب الإمكانيات المالية المتواضعة للمدارس. ولعدم الإشراف الفعلي للآباء (تأثير الأمية) خاصة في الوسط القروي، إلى جانب عوامل أخرى هامة مثل المنتخبين الجماعيين.

وهناك نتيجة أخرى هامة للبحث يجب الإشارة إليها: هناك إجماع على أن الرشوة مشكل جدي بالمغرب ويصبح هذا الحكم غير واضح بالنسبة للرشوة في النظام المدرسي لأن الرهانات المالية في المؤسسات المدرسية ليست هامة في نظر المستجوبين على ما يبدو. ففرص الرشوة واختلاس الأموال العامة توجد بكثرة في مستويات أخرى، وتعلق بمجالات أخرى، يظل تدبيرها غامضا بالنسبة لمعظم مستعمليها وللفاعلين التربويين مثل الصفقات العمومية والكتب المدرسية... وتبين نتائج البحث أيضا غياب إشراف بعض الفاعلين المهمين في تدبير المدرسة مثل الآباء والجماعات المحلية. ويفسر غياب هذا الإشراف، على حد كبير بنسبة الأمية في وسط الآباء بل حتى لدى المنتخبين في المجال القروي. ويفسر أيضا بتصورات

الساكنة القروية عن المجال المدرسي بسبب إرث تاريخي سلبي. إن إشراكهم مسألة حيوية بالنسبة لمستقبل المدرسة ومن الضروري أن تنخرط الساكنة القروية وتساهم في مشاريع تنمية مدارس أبنائها. ولا يمكن لهذا الإشراف أن يكون فعليا إلا إذا حصلوا على جميع المعلومات بطرق سليمة. واخذ رأيهم بعين الاعتبار (مسألة الديمقراطية المحلية).

يتضح الخلل والضعف الذي يعاني منه نظام الوصول للمعلومات عبر نتائج هذا البحث والذي يعاني من مشاكل تتعلق بعدم توفر الوثائق المالية والشك في مصداقيتها في المدارس والنيابات. ويعتبر النقص في الوثائق عائقا مهما لهذا البحث لأنه لم يكن من الممكن معرفة المبالغ المحصل عليها والتي تم إنفاقها في هذين المستويين ولا المقارنة الضرورية لاستخلاص نتائج مقنعة حول شفافية قناة التمويل وحول جودة تدبير الموارد المالية وحول الهدر المحتمل بل وتبديد هذه الموارد.

لقد بين البحث الميداني أيضا وجود مشاكل تتعلق بتوفر الوثائق المالية ومدى الثقة في محتوياتها إضافة إلى مشكل الحصول على المعلومة المالية. فغياب المعلومات والصعوبات التي تعترض الوصول إليها لم يتم فقط تأكيدها من طرف جميع فئات المستجوبين. ولكن أيضا تمت ملاحظتها من طرف الباحثين أنفسهم في ميدان البحث: لا وجود لإعلان للعموم لا في النيابة ولا في المدارس إلى جانب تردد وتخلف المديرين والمسؤولين الماليين في تقديم المعلومات... وينتج هذا بالتأكيد عن ترسخ «تقليد» قديم بخصوص سرية المعطيات حول الميزانيات. ولكنه ينتج أيضا عن ان المستعملين لم يتعودوا على «المطالبة بتقديم الحساب». وأن يتم إخبارهم بكل بساطة عن الموارد المالية للمدرسة العمومية ونفقاتها. وبالتالي، فالأمر يتعلق بثقافة يجب تحسيس الآباء والفاعلين الآخرين بأهميتها.

أهم التوصيات:

من المعروف أن القطاع التربوي هو المجال الذي يعاني أكثر من أي قطاع آخر من ظاهرة مقاومة التغيير. وهذا صحيح على وجه الخصوص لما يتعلق الأمر بإقامة نظام حكامه جديد. يعيد

النظر في نظام وسلطة مركزيتين بشكل قوي. ويعني هذا انه على كل سياسة إصلاحية أن تملك بيداغوجية قادرة على التغلب على المقاومة، وأن تملك أيضا منهجية وتدابير مصاحبة لضمان نجاحها. ويمكن ان نذكر من بين التوصيات التي بالإمكان التعبير عنها في هذا الصدد ما يلي:

- رفع الغموض المتعلق بالعلاقات ما بين الإدارة المركزية والأكاديميات والنيابات بتوضيح اختصاصات ومسؤوليات كل جهة على حدة. وسيسمح ذلك للأكاديميات بالقيام بمهمتها وممارسة اختصاصاتها بكيفية فعالة وتمكين هياكلها -التي من بينها مجالس الإدارة- من الاشتغال بطريقة إجرائية.

- تدعيم عملية اللامركزية (وخصوصا نقل الصلاحيات في المجال المالي) بتنسيق أفضل ما بين وزارة التربية الوطنية ووزارة المالية، خصوصا بسن إصلاح جديد للميزانية وتدعيم هياكل المتابعة والمراقبة (المفوضون بالتوقيع) والقيام بالتكوين في مجال المالية لمستخدمي وزارة التربية الوطنية. ومن المطلوب القيام بلامركزية جيدة لقطاع المالية لتجنب الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الانتظار الطويل أو التنقلات من أجل إيداع وثائق حسابية.

- تغطية الحاجيات الهائلة المتعلقة بالتكوين في مجالات الإدارة والتدبير المالي بالنسبة لرؤساء المؤسسات وكذا المسؤولين الماليين في النيابات والأكاديميات. ويجب إعطاء أهمية خاصة لجودة هذا التكوين بإشراك المهنيين والاختصاصيين.

- -مراجعة و إجراء البنيات الجهوية والمحلية للتدبير خصوصا مجالس الإدارة بالأكاديميات ومجالس تدبير المدارس بمراجعة النصوص والقوانين التنظيمية لتدعيم سلطتها التقريرية وحميل المسؤولية لأعضائها . وبفضل هذه الأجراء ستتمكن من تدعيم عملية اللامركزية واستقلالية الهياكل الجهوية والمؤسسات المدرسية ومن ثم البدء في إقامة نظام حكامه أكثر حداثة يرتكز على مبادئ التدبير بالنتائج وثقافة «تقديم الحساب».

ولتحقيق هذه الأهداف، قررت ترانسبرونسي المغرب القيام بحملة مرافعة خلال هذه السنة. وتهدف إستراتيجية المرافعة هذه إلى إثارة انتباه المسؤولين (المركزيين والجهويين والمحليين)

والفاعلين التربويين الآخرين (المدرسون، آباء التلاميذ) والجمعويين على الأثر السلبي لتدبير غير شفاف لمالية المدارس على كفاءة وعطاء المؤسسات وعلى نتائج التلاميذ. وتهدف أيضا إلى تعبئة النسيج الجمعوي لترانسبرنسي المغرب والمنظمات غير الحكومية الدولية/والممولون ووسائل الإعلام حول هذه المسألة. هناك ثلاث أهداف تشكل بنية إستراتيجية هذه المرافعة: التحسيس والتعبئة حول مسألة تدبير مالية المدارس. أجراً هياكلها المتعلقة بالتدبير وتحسين الوصول للمعلومات الخاصة بالمالية. والهدف هو تحقيق تدبير أكثر فعالية وأكثر شفافية للموارد المالية المخصصة للمدارس الابتدائية .

1. UNESCO, Education For All Global Monitoring Report - Education for All by 2015: will we make it?, .1 (Oxford University Press 2007)

2. الهدف الثاني للألفية هو ضمان تعميم التعليم الأولي بالنسبة للجميع. ذكورا وإناثا في أفق سنة 2015

L'achèvement de la scolarisation primaire pour tous; voir: www.un.org.millenniumgoals/

3. يمكن أن نذكر بأنه إلى حدود منتصف التسعينيات لم تكن نسبة تدرس الفتاة القروية تصل إلى 25 في المائة.

4. مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط، و.ت.و. المؤشرات التربوية الرئيسية، 2000-2007. حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول أهداف الألفية فإن أعداد التلاميذ بالابتدائي وصلت إلى 3.9 مليون تلميذ وقارب عدد المدرسين بالابتدائي 147 ألف مدرس.

5. انخفض عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية مقارنة حتى مع السنة الدراسية 2002-2003 (974628 مستفيدا) وحسب آخر تقرير سنوي للمجلس الأعلى لتعليم فالعدد لم يتجاوز 850173 مستفيدا سنة 2007. (مرجع مذكور سابقا).

6. لم يتم تنظيم حملة «مليون محفظة» إلا مؤخرا في الدخول المدرسي 2008-2009 لصالح متمدرسين ينتمون للجماعات الأكثر فقرا وهي الجماعات التي تستفيد من «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية». جدر الإشارة إلى أنه إبان سنوات 2003-2006 وزعت مؤسسة محمد الخامس ووزارة التنمية الاجتماعية والتضامن الوطني سنويا وبمناسبة الدخول المدرسي 240000 مجموعة كتب مدرسية لتلاميذ السنة أولى ابتدائي. و110000 محفظة لعدد كبير من المسجلين وكذا 37000 محفظة مع مجموعة كتب مدرسية للفتيات اللواتي ولجن التعليم الإعدادي في الوسط القروي.

7. للاشارة، فإنه حسب التقرير حول الحسابات الوطنية الخاصة بالتعليم برسم سنة 2003-2004 بلغت حصص الدولة والقطاع الخاص ومصادر التمويل الخارجي النسب التالية على التوالي: 98.5 في المائة، 1.13 في المائة، 37 في المائة.

8. و.ت.و. أخبار التربية والتكوين، ع 9، شتنبر-أكتوبر 2006.

9. معطيات قسم الميزانية، و.ت.و. 2007

10. SEAENF et Unicef, La non scolarisation au Maroc. Une analyse en termes de coût d'opportunité. Mai 2006, p.43

11. SEAENF et Unicef, La non scolarisation au Maroc ...op.cit, p.28

12. حصتها في تمويل المؤسسات المدرسية العمومية قدرت ب 0.49 في المائة. انظر الحسابات الوطنية لقطاع التعليم، مصدر مذكور، ص 63.

13. آخر دورية كانت مشتركة بين و.ت.و ووزارة الداخلية بمناسبة الدخول المدرسي 2006-2007 والهادفة إلى تدعيم

آليات التوافق والتشاور ما بين الفاعلين التربويين والجماعات المحلية وخصوصا مشاركة الجماعات المحلية في مجلس تدبير المدارس.

14. حسب القانون 0700 الصادر بتاريخ 19 ماي 2000 والقرار رقم 1653-01-2 بتاريخ 18 أكتوبر 2001

15. جدر الإشارة إلى أن مجالس التدبير تتكون من أعضاء معينين (المدير الذي هو الرئيس. ورئيس جمعية آباء وأولياء التلاميذ) ومن أعضاء منتخبين (مثلو المدرسين. مثلو الجماعات المحلية). وخلافا لمجالس تدبير الإعداديات والثانويات. فإن مجالس تدبير المدارس الابتدائية لم تأخذ في حسابها تمثيل التلاميذ.

16. حسب هذا القرار يتكون مجلس تدبير المؤسسة المدرسية من المدير (رئيسا) ورئيس جمعية آباء وأولياء التلاميذ ومثلي هيئة التدريس والجماعات المحلية والمدير مسؤول أيضا على دعوة كل شخص يرى حضوره ضروريا في اجتماعات المجلس حسب جدول أعمال الاجتماع.

17. قرار يتعلق بالتنظيم المالي والحسابات.

18. هذه الأبواب هي: اقتناء المواد الأولية والتجهيزات. لوازم الأشغال. الدراسات والخدمات. النقل. الإشهار. النشر والعلاقات العمومية.

19. لتجاوز هذه الصعوبة ارتأت مصالح المالية لبعض الأكاديميات الجهوية سن فصل فرعي في أحد الأبواب الجودة والمخصص لمساعدات مشاريع المدارس. أنظر: مراحل إنجاز مشروع المدرسة. وثيقة المشروع. أ.ج.ت. يونيو 2005.

20. توجد تسعة محاكم جهوية للحسابات والتي تشمل صلاحياتها الجهات ال16.

21. تم الترخيص بشمولية الاعتمادات وفق المادة 1 من المرسوم الصادر بتاريخ 31 دجنبر 2001 والمعدل للمادة 17 مكرر من المرسوم الصادر بتاريخ 26 ابريل 1999 والمتعلق بإعداد وتنفيذ القوانين المالية. وتنص هذه المادة على أن وزارة المالية يمكنها أن ترخص عن طريق قرار للأمر بالصرف ونوابه بتعديل وإبان التدبير وبدون ترخيص مسبق من وزارة المالية المراقبة تخصيصات ما بين سطور نفس فقرة مادة تخص نفقات التجهيز والنفقات المختلفة والاستثمار. وتم استثناء بعض نفقات التسيير مع ذلك لتجنب انزلاقات محتملة وهي: العربات/ البنزين. الاتصالات. مصاريف الاستقبال. التنقلات. الأدوات المكتبية وتعويضات المستخدمين.

أنظر: دراسة تقييم تدبير الأنظمة المالية العمومية. وزارة المالية-البنك الدولي مارس 2007

وحسب هذا التقرير فإن شمولية الاعتمادات يجب أن تعمم على جميع الوزارات ابتداء من سنة 2007.

22. التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008 يؤكد على وجود اختلالات مختلفة تطبع تدبير الهياكل التربوية اللامركزية والأكاديميات وبين هذه الأخيرة والنيابات الإقليمية. عدم فعالية مجالس إدارة الأكاديميات ومجالس تدبير المؤسسات المدرسية. م.أت. تقرير تركيب. ج.2، ص 75-77

23. تم القيام قبل ذلك ببحث تجريبي في نيابة الصخيرات تمارة إبان شهر يناير 2008 حيث أجريت 68 مقابلة: 58 رب أسرة. 4 استمارات الخدمات 1. و 4 مقابلات الخدمات 2. و 1 استمارة الخدمات 3. (أنظر تقريرا عن البحث التجريبي)

24. بعض المداس التي تم اختيارها في البداية تم تعويضها بأخرى باقتراح من مسؤولي النيابات بسبب صعوبة الوصول

إليها وغياب المدير.

25. جدر الإشارة إلى أن 7 مدارس لا تتوفر على جمعيات آباء وأولياء التلاميذ: 3 بالبيضاء و4 بخنيفرة.
26. إضافة إلى ذلك، 66% من المديرين المستجوبين لهم 15 سنة وأكثر من الأقدمية في التعليم.
27. نعرف فضلا عن ذلك أنه إبان هذه السنة تم إطلاق أغلب الخطط الأكاديمية للتكوين المستمر.
28. يتعلق الأمر أساسا بمصاريف الدخول المدرسي والمتعلقة بالانخراط في التعاونية المدرسية وجمعيات رياضية أخرى. علما بأن المدرسة العمومية هي مجانية نظريا. أنظر أعلاه.
29. عنصر جديد نسبيا، علما ان مشكل تغيبات المدرسين كان في السابق ظاهرة في الوسط القروي أساسا.
30. حالة واحدة طلبت الرثوة أو تقديم مبالغ غير رسمية تم التصريح بها في البيضاء في مدرسة حضرية. لكن المدير لم يقدم شكاية بهذا الموضوع.
31. حالتان تخصان دروس الدعم التعسفية. حالة أداء مبلغ غير شرعي بالبيضاء و7 حالات عنف في المدرسة.
32. علما أن مديرين فقط قد أشارا إلى هذا المشكل من بين 60 مديرا.
33. ليس لها حسابا بنكيا خاصا بها وهو ما يفسر سبب غياب الأجوبة عن الأسئلة 32-36 أنظر الفصل الأول من هذا التقرير.
34. في الواقع، إن إنشاء مجالس التدبير يتم انطلاقا من انتخابات خصوصا انتخابات ممثلي هيئة التدريس. أما الأعضاء الآخرون فإما أنهم أعضاء في المجلس قانونيا (مثل المدير الذي هو رئيس المجلس. ورئيس جمعية آباء وأولياء التلاميذ). أو معينين (مثل ممثل الجماعة المحلية التي توجد بها المؤسسة) ولا تقدم أية تعويضات لأعضائه.
35. يمكن لمدير المؤسسة في الواقع نظريا القيام بنفقات أو طلب مقننيات لمدرسته ولكن بعد إذن مسؤولي النيابة. والأمريتهل بقدر مبلغ الإنفاق وبالنسبة لنفقات المطاعم يمكن للمدير استعمال "صندوق المدرسة" (حساب التعاونية المدرسية أو الجمعية الرياضية) بالنسبة لمقننيات أكثر أهمية فإن النيابة أو الأكاديمية هما اللذان سيتكلفان.
36. النقل المدرسي في المدارس العمومية ليس خدمة متطورة كما يجب.
37. كل هذه الأجوبة سجلت في المدارس القروية لأكاديمية مكناس تافلات.
38. لنلاحظ هنا أنه حتى المدارس التي كانت تتوفر على الوثائق التي تحتوي جميع المعلومات الضرورية لم تملأ كلها الجداول المتعلقة بالموارد التي تلقتها من النيابات وحول نفقاتها.
39. من بين ال16 مديرا الذين صرحوا أنهم لم ينجزوا حسابات مالية لمدارسهم ينتمي 15 منهم لأكاديمية مكناس تافلات ومنهم 14 في الوسط القروي.
40. عدد الذين أجابوا عن هذا السؤال لا يتجاوز 24 رئيسا لجمعيات آباء وأولياء التلاميذ (10 من البيضاء و14 من مكناس تافلات) أي 40% من الساكنة المستجوبة.
41. من المهم الإشارة أن جميع المديرين المستجوبين من أكاديمية مكناس تافلات لا يعرفون مبلغ الموارد المخصصة

لهم.

42. وهكذا فأكثر من ربع المسؤولين الماليين للنيابات لا يخبرون بتحويل الموارد المالية للمدارس الواقعة في دوائرهم في الوقت الذي يفترض أنهم يتحملون مسؤولية مراقبتها.

43. جدر الإشارة إلى أن أي مستجوب لم يصرح أنه حصل على معلومة بصدد ميزانية المؤسسة عن طريق الإعلان للعموم.

44. من بين 1040 رب أسرة مستجوب. فقط 846 هم الذين أجابوا على هذا السؤال.

45. من المهم الإشارة على سبيل المثال ومقارنة بسؤال زيارات المراقبة أن مديرا واحدا لمدرسة حضرية بالبيضاء هو الذي أكد أنه تلقى زيارة من مسؤول بوزارة المالية من أجل مراقبة محاسباتية. وأغلب الزيارات المصرح بها من طرف المديرين هي زيارات تفتيش روتينية أو مراقبة المستخدمين. وللتدقيق فإنه في السياق الحالي. لا يتدخل مفتش المالية إلا حينما تطلب منه وزارة التربية الوطنية ذلك من أجل التحقيق في مشكل محدد. إضافة إلى ذلك. لا تتوفر وزارة المالية على ما يكفي من الموظفين لضمان مراقبة ما يتجاوز 1000 مؤسسة مدرسية و 13400 ملحق في الوسط القروي.

46. يجد الآباء أن نظام نصف اليوم غير كاف للتعليم والتحصيل وهو النظام المعمول به خصوصا في الوسط القروي.

47. يشتكي الآباء في اغلب الأحيان من تغيبات المدرسين وبضعف حافز العمل لديهم.

48. هذه النسبة تفوق 90% بالنسبة لمديري مدارس أكاديمية مكناس تافاللت.

49. هذه النسبة تبلغ 73.4% بالنسبة لأكاديمية البيضاء. وتقارب 92% بالنسبة لأكاديمية مكناس تافاللت.

50. ولقد تم التأكيد على ذلك بقوة في التقرير السنوي الأخير للمجلس الأعلى للتعليم (2008) ويتضح ذلك بوضوح أيضا من أجوبة المستجوبين في هذا البحث الميداني.

ملحق

خلاصات الورشات المنظمة في إطار الندوة الوطنية

المنعقدة بالرباط بتاريخ 14 مايو 2009

برنامج مرصد التربية بإفريقيا

تم تحديد ثلاث ورشات شملت المحاور الرئيسية التي تناولها البحث الميداني الذي تم إجازته في مجموعة من المؤسسات التابعة للسلك الابتدائي التابعة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للدار البيضاء الكبرى ومكناس تافيلالت: وهي على التوالي:

❖ الورشة الأولى: التمويل وإمكانيات تكوين الفاعلين

انطلاقا من بعض الجوانب التي تناولها البحث، ولتأطير النقاش تم التركيز على مايلي:

- 1- كيف يمكن ضمان تمويل مناسب للمؤسسة المدرسية ولشاريعها وأنشطتها (مشروع المؤسسة)، وماهي مختلف مصادر التمويل: الميزانية، الشركاء، جمعيات آباء وأولياء التلاميذ...؟
 - 2- كيفية ضمان الوصول إلى المعلومة المالية والنهوض بمشاركة الفاعلين على مستوى المؤسسة وماهي العوائق القانونية والإدارية؟
 - 3- ماهي الحاجيات في مجال التكوين الخاص بالميزانية، و المالية على مستوى العاملين بقطاع التربية؟ وكيفية تلبية هذه الحاجيات؟
- وبعد المناقشة تم استخراج التوصيات والمعاينات التالية:

- عدم وجود ميزانية خاصة بالنسبة للمدرسة الابتدائية
- ضرورة خلق قاعدة معطيات خاصة بمشاريع المؤسسة.
- تأهيل المؤسسات لتمكينها من تأدية مهامها.
- نقص في التواصل خصوصا وأن تركيبة المجالس الإدارية للأكاديميات تضم جميع التمثيليات.
- العمل على إشاعة ثقافة التدبير لدى جميع المتدخلين بالمؤسسة.

- وضع ميزانية خاصة بالمؤسسة التعليمية.
- إعطاء هامش مسؤولية أوسع لمجلس التدبير لتفعلها
- توسيع وتنويع مصادر التمويل
- إعطاء سلطة أكبر للمدير في توقيع الشراكات.
- العمل على أن تقوم جمعيات آباء وأولياء التلاميذ بإشهار تقاريرها المالية والأدبية
- ثقافة المحاسبة يجب أن تكون عامة وشاملة.

❖ الورشة الثانية: الوصول إلى المعلومة وإشراك الفاعلين

تمت في هذه الورشة مناقشة مسألة الوصول إلى المعلومة المتعلقة بتدبير المؤسسة التعليمية بشكل عام وتدبير مواردها المالية بشكل خاص. كما أنها استهدفت أيضا العلاقة مابين الوصول إلى المعلومة وإشراك مختلف الفاعلين (آباء وأولياء التلاميذ. المنتخبون الجماعيون...) في مسألة تدبير هذه الموارد.

انطلاقا من المعطيات التي أظهرها البحث الميداني . طرحت مجموعة من التساؤلات قصد تأطيرالنقاش حول مسألة أهمية الوصول إلى المعلومة وإشراك مختلف الفاعلين والشركاء وهي على التوالي :

- ماهو النظام الإعلامي المتعلق بالمدرسة؟
- ماهي الصعوبات والإكراهات التي تعترض إحداث نظام إعلامي موثوق به؟
- ما نوع الصلة والاستنسب مابين الوصول إلى المعلومة والإشراك في الحياة المدرسية ؟
- كيفية توعية آباء وشركاء المؤسسة المدرسية وأهمية الوصول إلى المعلومة الخاص بمواردها؟
- كيفية تسهيل الوصول إلى المعلومة حول مالية المؤسسة التعليمية؟
- ما هي الدعامات والركائز لضمان إخبار فعال؟
- كيف يمكن إطلاع جميع المتدخلين والفاعلين على صرف الميزانية؟

وقد تم استخلاص الملاحظات والتوصيات التالية :

- المؤسسة الابتدائية لا تتوفر على ميزانية بمعناه المحاسباتي وتم اختزال هذه الميزانية في مساهمة التلاميذ في جمعيات الآباء والأمهات والتعاون المدرسي والجمعية

الرياضية وبعض مساهمات الشركاء.

- الربط بين الوصول إلى المعلومة وتعبئة المتدخلين لضمان إشراك الفاعلين.
- مؤسسة نشر المعلومة بالمؤسسات على الصعيد المحلي والإقليمي والجهوي يمكن من الوصول إلى المعلومات.
- وضع وسائط معلوماتية : سبورة. مراسلات.
- العمل على إقرار الحق في الوصول إلى المعلومة وذلك بإحداث تدابير قانونية.
- التحسيس والتكوين وضبط السجلات الحسابية (وضع مخطط للتواصل والتعبئة).
- ضعف الإمكانيات والتكوين وتعدد مهام المديرين

❖ الورشة الثالثة: تدبير المدرسة ودور مجالس التدبير وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ

وقد استهدفت هذه الورشة خلق نقاش حول دور مجالس التدبير وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ في المساهمة في تدبير المؤسسات التعليمية، وتحديد المشاكل والإكراهات التي تعرفها هاتين البنيتين المدرستين المهمتين واستشفاف آفاق أجرأتها وإشراكها الحقيقي في تدبير المؤسسة التعليمية وتنشيط الحياة المدرسية خاصة وان الميثاق الوطني للتربية والتكوين اعتبر كأحد مدخلاته خلق بنية مدرسية جديدة والتي تتجلى في مجالس التدبير بالمؤسسات التعليمية. فالرسوم الوزاري بتاريخ ١٧ يوليوز ٢٠٠٢ حدد تكوينها واختصاصاتها.

وعلى قاعدة هذه النتائج المستخلصة من البحث الميداني، تم تحديد الأسئلة التالية كي يتم تأطير نقاشات هذه الورشة :

- ما هي أهمية مجالس التدبير وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ في إطار المؤسسة الابتدائية؟
- ماهي العراقيل والإكراهات التي تعرفها في الوسط الحضري وفي الوسط القروي؟
- ماهي محدودية المقررات التنظيمية والمراسيم المنظمة لهذه الهيآت؟
- ماذا يمكن القيام به لأجراًة مجالس التدبير وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ؟
- ماهي التدابير الأولية التي يجب إتخاذها؟

- وخلصت النقاشات الى مايلي :
- اعتبار مجلس التدبير آلية منتخبة داخلية ومنفتحة على المحيط من جمعية الآباء والشركاء المحليين.
- أهمية المجلس هو الانتقال بالمؤسسة إلى ثقافة التدبير.
- مجالس التدبير هي آلية للتدبير التشاركي.
- عدم إشراك جمعية التعاون المدرسي والجمعية الرياضية.
- دور جمعيات الآباء هو دور فعال فيما يخص تتبع تنفيذ البرامج والمناهج ونتائج المؤسسة بشكل عام.
- يجب أن تساهم الجمعية فيما هو تربوي.
- تواجد مجالس التدبير هي نوع من التربية على ثقافة المواطنة والتدبير التشاركي.
- وجود مجموعة من جمعيات الآباء في وضعية غير قانونية اذ لاتعمل على تجديد مكاتبها.
- هناك جمعيات تتدخل في كل شيء داخل المؤسسة مما يعيق دورها.
- هناك إكراهات يعرفها مدير المدرسة الابتدائية بحيث يدبر السيد المدير جميع الجوانب التربوية والاجتماعية كما ان غياب تكوين في المجال المالي يعيق تدبير مجالس التدبير والمؤسسة التعليمية.
- غياب طاقم إداري في المدرسة الابتدائية.
- وانطلاقا من الملاحظات المستخلصة من النقاشات تم تحديد التوصيات التالية:
- ضرورة تبسيط المساطر الإدارية فيما يخص اجتماعات المجالس.
- العمل على خلق آلية لتتبع تنفيذ مشاريع المؤسسة المقترحة من لدن مجالس التدبير.
- إحداث برامج تكوينية لفائدة أعضاء مجالس في مجال التدبير المالي والبرمجة.
- توفير المعلومات الضرورية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة
- إرساء ثقافة التقويم المستمر داخلي وخارجي.
- القيام بإصدار دليل مبسط خاص بأعضاء مجالس التدبير.
- إقرار إجراءات مصاحبة لتسهيل انخراط أعضاء مجالس التدبير من خارج المؤسسة.

- العمل على اعادة النظر في المرسوم المحدث لمجالس التدبير لإعطائها الإمكانيات اللازمة وتفعيلها لتكون أكثر فعالية
- تعميم ميثاق الشفافية بين الإدارة وجمعية آباء وأولياء التلاميذ في مجال الصرف
